تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

البنــد الأول - القسم الأول

ديناميكية أسواق العمل العربية ..

التحولات ومسارات التقدم

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخامسة والأربعون

القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

ديناميكية أسواق العمل العربية:
التحولات ومسارات التقدم

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

45
مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والاربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

تقديم

أولت منظمة العمل العربية اهتماماً متزايداً بقضايا التشغيل وأسواق العمل في الدول العربية نظراً لأهميتها في ترسيخ مفهوم العمل كحق لكل مواطن، كما تنص عليه دساتير الدول العربية باعتباره حقاً من حقوق المواطنة، وتأكيداً لتحقيق السلم الاجتماعي الذي هو أحد الأهداف التي نص عليها الميثاق العربي للعمل، وبالرغم من تنفيذ العديد من خطط التنمية الواسعة والطموحة على مستوى الدول العربية، إلا أن معدلات البطالة مازالت تشكل خطراً على الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي.

ومع أن نماذج التنمية السائدة في الدول العربية تتنوع على اختلاف بنيتها الاقتصادية، والرامية إلى تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع، وتوفير فرص عمل مجزية ومنتجة للداخلين الجدد في سوق العمل، وتخفيض حدة البطالة، إلا أن ثورة التطور العلمي والتكنولوجي (الثورة الصناعية الرابعة) وآثارها على أنماط التشغيل يتطلب منا مضاعفة الاهتمام بقضايا التشغيل وتحدياته وتوفير أسواق العمل الموائمة في ضوء واقع متغير يستدعي التحرك السريع لمواكبة هذا التطور لتعظيم الإيجابيات ومواجهة آثاره السلبية على فرص العمل.

والقضية الجدلية المطروحة تتلخص في أنه على الرغم من تنوع نماذج التنمية والجهود الجادة والدراسات والتقارير الوفيرة لفهم تحولات أسواق العمل وصياغة مسارات التقدم لضمان نجاح عمليات التنمية في الحد من معدلات البطالة، إلا أنها قاصرة نسبياً في تحقيق أهدافها المرجوة، ومجابهة هذا التحدي مازال هدفاً لصانعي السياسات والباحثين على حد سواء.

وقد تكمن المشكلة في أن المنهجية التقليدية المتبعة قد تعاملت مع نتاج أسواق العمل بشكل متفرق، وبالتركيز على المشكلات الناجمة (مثل البطالة، عدم مواءمة مخرجات التعليم ....) دون أخذ نظرة متكاملة على ديناميكية أسواق العمل في إطار متسق ومتكامل يشمل منظومة مترابطة وهي: (النمو الاقتصادي- التعليم والتدريب –التشغيل) ومن شأن هذه المنهجية تحليل الترابط بين هذه المكونات الثلاث، ودور السياسات والمؤسسات المؤثرة فيها، وتحديد الأولويات، وتضييق الفجوات وتحفيز التسارع في النمو، وهو مايقدم

لصانعي السياسات تشخيصاً أكثر واقعية للمشكلات، واقتراح السياسات والاستراتيجيات والخطط الملائمة للتعامل معها.

وفِي هذا الإطار يقدم التقرير المعروض على الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي رؤيةً غير تقليدية تشكل أرضية واقعية متنوعة المصادر لفهم طبيعة أسواق العمل في الدول العربية على اختلاف بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحليل سياسات ومؤسسات أسواق العمل فيها، وتحديد التحديات التي تواجهها من خلال مناقشة مجموعة من المفاهيم التعريفية والإدراكية للتعرف على الاتجاهات والتحولات والمتغيرات المؤثرة على أسواق العمل، والمفاهيم الاستقرائية التوجيهية، والاستنتاجية التطبيقية لتلافي التعميمات الشائعة في الدول العربية ورسم نتائج استرشادية تقدم نظرة مستقبلية لكيفية مواجهة هذه التحديات لتنشيط أسواق العمل مع الحفاظ على خصوصية البلاد العربية.

كما يوضح التقرير دور منظمة العمل العربية في تعزيز الخطط الوطنية لسياسات أسواق العمل، في إطار النظرة الاستشرافية وتوحيد الرؤى وتحقيق التكامل الوطني والقومي من خلال علاقتها المتميزة مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، والمنظمات والهيئات العربية والدولية ذات الصلة.

ونتطلع خلال جلسات المؤتمر إلى ملاحظاتكم القيمة التي ستغني المناقشات لنتوصل إلى حلول ومقترحات ابتكارية عملية، تساهم في تحويل الرؤى إلى واقع ودفع مسارات التنمية العربية وتعزيز آفاقها، بهدف الالتزام بمسار تنموي متكامل استرشاداً بتطلعات 2030 والتي تنعكس مباشرة على ديناميكية أسواق العمل، مستفيدين من تجارب وخبرات أطراف الإنتاج في الدول العربية.

والله ولي التوفيق،

فايز علي المطيري

المدير العام

الفهرس

الفصل	العنوان	رقم الصفحة
	تقديم المدير العام	**1**
	تمهيد	**5**
الفصل الأول	**آفاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على أسواق العمل عالمياً وعربياً**	**7**
	1-1 على المستوى العالمي	9
	1-2 خصوصية الدول العربية	17
الفصل الثاني	**ديناميكية أسواق العمل العربية**	**29**
	2-1 الاقتصادات المتنوعة	30
	2-2 الاقتصادات المصدرة للنفط	33
	2-3 دول النزاعات	36
الفصل الثالث	**مسارات التقدم وآفاق التطوير**	**41**
	3-1 العوامل المؤثرة على المشاركة في قوة العمل	43
	3-2 أثر التعميم على خطط العمل المعتمدة	45
	3-3 تقييم الدول وفق المقومات الاقتصادية والاجتماعية	46
	3-4 الأثر التشابكي للمتغيرات المؤثرة في صياغة السياسات التنموية	47
الفصل الرابع	**دور منظمة العمل العربية في تعزيز الخطط الوطنية لسياسات أسواق العمل**	**55**
	4-1 دور منظمة العمل العربية في الربط بين التنمية والتشغيل	56
	4-2 دعم منظمة العمل العربية مبادرات القطاع الخاص في برامج التشغيل	58
	4-3 منظمة العمل العربية ... التدريب المهني والتقني	59
	4-4 التصنيف العربي المعياري للمهن	61
	4-5 الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل	61
	خلاصة واستنتاجات	**65**
	قائمة الجداول	**70**
	قائمة الأشكال	**70**
	المراجع	**71**

تمهيد

في إطار تتبع ديناميكية أسواق العمل العربية تظهر على الواجهة تحديات التباين النوعي بين تلك الأسواق المبنية أساساً على خلفيات اقتصادية ومجتمعية مختلفة، مما يجعل القدرة على الرصد والتتبع وبناء توجهات عملية تقود إلى مسارات تقدّم فاعلة متشابهة، مسألة فيها قدر من الصعوبة، في ظل متغيرات آنية متسارعة يصعب معها رسم مسارات ثابتة، فالديناميكية المحركة والمحرضة مبنية أساساً على مسارات نمو منفصلة، لاتجمعها وحدة الأساس، بينما يبقى توحيد الهدف في اتجاه الحد من تفاقم معدلات البطالة بفعل تكامل هذه المسارات في الدول العربية هو الأساس، وعليه سيبنى التقرير على مجموعة مفاهيم سيتم نقاشها، وتحليلها في التقرير معتمدين على البيانات، والمعلومات المتاحة من المصادر الوطنية، والعربية، والدولية المتعارف عليها، والتي تستقي أرقامها من مصادر وطنية:

المفهوم الأول: تعريفي يقوم على وصف قوة العمل في الدول العربية مع التركيز على ملامح البطالة والتشغيل، حيث أن مواجهة تحديات أسواق العمل هو من أهم ركائز برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، التي عادة ما تركز على السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، مع افتراض أن نتاج أسواق العمل هو محصلة تلقائية لتلك السياسات.

المفهوم الثاني: إدراكي يقوم على التعريف بالاتجاهات والتغيرات المؤثرة على مؤشرات سوق العمل الرئيسية في السنوات الأخيرة، وتبني منهجية في التحليل تقوم على تناول سياسات ومؤسسات سوق العمل كمجموعة متسقة يكمل بعضها

البعض، وذلك خلافاً للمنهج التقليدي الذي يتناول مكونات سوق العمل بشكل منفصل، يركز تارة على "مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل "، وتارة على " تنمية الموارد البشرية "، في حين أن الواقع يشير إلى أن مخرجات سوق العمل تقوم على ترابط وتكامل شبكة من السياسات والمؤسسات التي تؤثر في كفاءة السوق ونتائجه بالنسبة للعاملين وأصحاب العمل.

المفهوم الثالث: استقرائي توجيهي يقوم على تفحص العوامل المؤثرة على أسواق العمل في كل الدول العربية، لتلافي التعميمات الشائعة والتي تقود إلى خطط عمل ظاهرها تنظيري تنموي، وباطنها واقعي، وذلك من خلال تقديم تصنيف للدول العربية وفقاً لمقوماتها الاقتصادية والاجتماعية الحالية، بما يظهر انعكاس تشابكية الفكرالتخطيطي الاقتصادي على المنتج التنموي وبشكل منفصل لكل مجموعة على حده، بحيث يظهر أهمية تتبع التغير في المؤثرات، وأثرها على باقي الدول المتشابهة في الأسس الاقتصادية الاجتماعية.

المفهوم الرابع: استنتاجي تطبيقي يقوم على رسم نتائج موجهة للمساعدة في تصميم سياسات توظيف مستقبلية ممكنة وتوجيه التأثير الإيجابي والمباشر لها على تنشيط أسواق العمل العربية، من خلال دعم أطراف الإنتاج لشبكة معلومات أسواق العمل العربية ومدها بالمعلومات المتجددة؛ بما يتيح المجال لتقييم وتقويم الخطط التنموية بشكل مباشر، ويساعد على رسم السياسات بالسرعة المطلوبة لمجاراة التغيرات المكانية والزمانية المختلفة الأسباب والبحث عن آليات تسهم في إظهار مدى جودة ودقة توقيت التدخل للتفعيل المنتج.

الفصل الأول

آفاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على أسواق العمل عالمياً وعربياً

تؤسس معطيات النمو الاقتصادي في كل دولة من دول العالم لمجموعة متغيرات توجيهية يعتبر اعتمادها أساساً لتوفير النمو داخل تلك الدول، على وقع التطورات المتنوعة الدولية والإقليمية والمحلية المرافقة لوضع كل منها، والذي يجعل تذبذب مؤشراتها التنموية الاقتصادية واقعاً غير متاح للرصد الآني الدقيق والمتكافىء في الوقت نفسه مع تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة بما ينعكس على البنية التنموية بشكل مباشر، سيما أن تعافي أداء أسواق العمل يساعد في وضع لبنة بناء أساسية لنمو الناتج المحلي GDP القابل للاستمرار، والاستحداث المتجدد لفرص العمل المطلوبة والمتوافقة مع السياسات التوجيهية لتلك الدول وخططها قصيرة الأمد أوطويلة الأمد، ووفقاً للترتيب الاقتصادي للدول، ولنتائج الناتج الإجمالي المحلي خلال عام 2016، كما يظهر في الشكل رقم (1) وفق تصنيف صندوق النقد الدولي 2016.

الشكل رقم 1: الترتيب الاقتصادي لبعض الدول العربية وفق الناتج الإجمالي المحلي لعام 2016

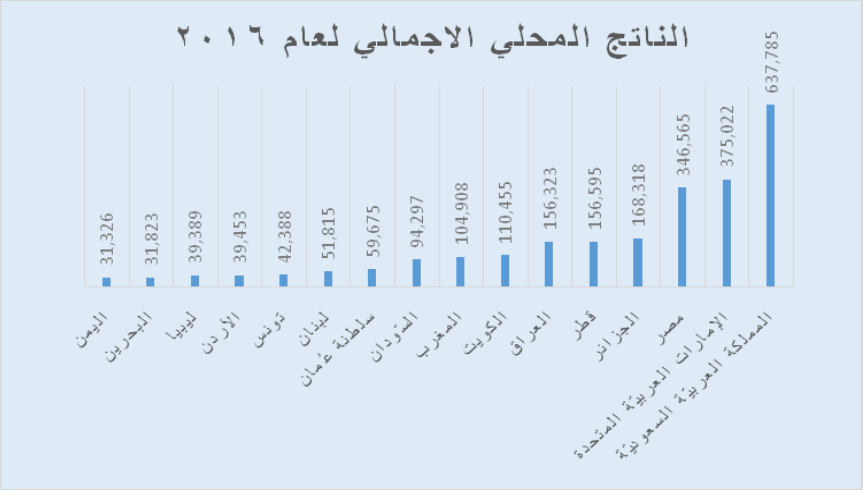

المصدر: صندوق النقد الدولي 2016.

وقد شهد العالم خلال عقدين من الزمن عدة تغيّرات في النمو الاقتصادي، والتي وكما يظهر في الشكل رقم 2 بدأت بتطور ملحوظ في الناتج المحلي لتلك الدول في العالم بين 1950 و 1973، ومن ثم طرأ عليها انخفاض حاد خاصة في الدول العربية خلال الفترة بين عامي 1973 و 2000، فمع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وجدت الدول العربية نفسها في مواجهة تحديات كالديون الخارجية وأزمة ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وبخاصة في قطاع المناجم والمصارف والاتصالات والنقل والتعليم والصحة، وكذلك ضعف القطاع الخاص بشكل عام؛ مما أدى بعديد من الدول العربية إلى الدخول في برامج إصلاح اقتصادي طالت سلسلة من التغيرات البنيوية، والهيكلية في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 2: المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي عالمياً خلال الفترة من 1820 ولغاية 2000

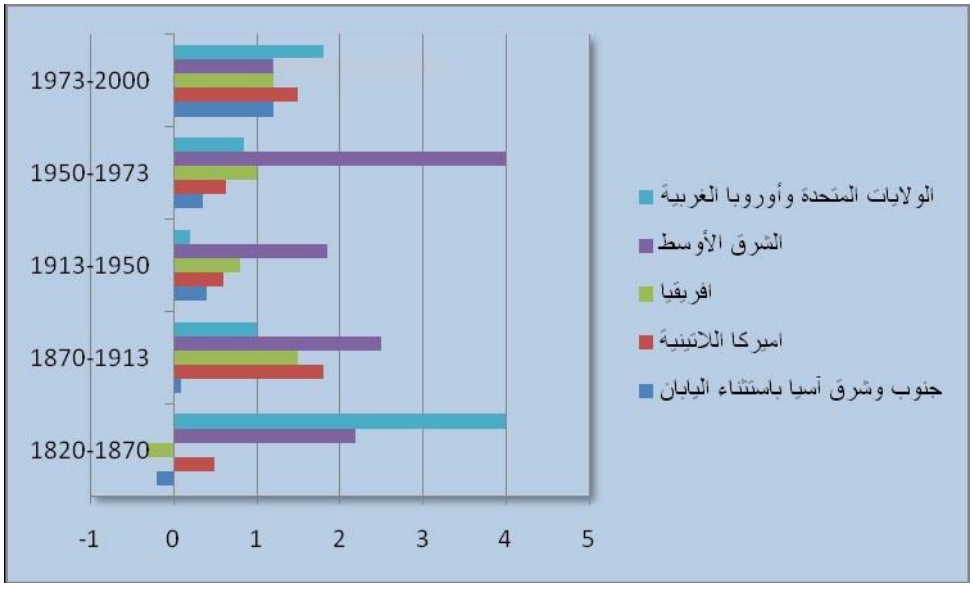

المصدر: Pamuk 2006,Estimating Economic Growth in the Middle East since 1820,Journal of Economic History,VOL.66, no.3, P811.

1-1 على المستوى العالمي:

مع تزايد تكرار مشهد عدم التوافق في آفاق النمو الاقتصادي العالمي عبر العقدين الماضيين، وما نتج عنه من تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي، والعلاقات الدولية، وآثار واضحة على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة، والناشئة، والآخذة في النمو على حد سواء، بات من الضروري الوقوف على العوامل المساعدة على ذلك والتي تندرج تباعاً كما يلي:

1-1-1 القوة المزدوجة للعولمة والتقدم التكنولوجي (الثورة الصناعية الرابعة)

بالرغم من وعود التقدم الكبيرة، تساهم القوة المزدوجة للتقدم التكنولوجي والعولمة في إعادة تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي بطرق متعددة ومؤثرة، ويتجلى أبرز آثارها أكثر من غيره في سوق العمل .فمع تسارع وتيرة العولمة أصبح معدل نمو التجارة الدولية يفوق النمو في الناتج العالمي، وأصبح 75٪ منها تجارة بينية للشركات العابرة للقارات. كما تزايدت حركة انتقال رؤوس الأموال، وهو مايحدد خارطة الاستثمار في العالم وكذلك البلاد والأنشطة التي يتوجه إليها. فالثورة الصناعية الرابعة، والتي بدأت مع بداية الألفية الثالثة، أدت إلى تحولات غير مسبوقة نتيجة الموجات المتسارعة للتطور التكنولوجي، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للتشغيل، وتناقص الطلب على المهارات التقليدية ونموه على مهارات أخرى مستحدثة.

وقد ترتب على الثورة التكنولوجية تغييرات جذرية في طبيعة العمل في الصناعات والمهن المختلفة نتيجة تفاعل اتجاهين متضادين:

الأول: هو التأثير الهدّام نظراً لاختفاء بعض المهن نتيجة إحلال الآلات محل العمل، وما يترتب عليه من انتشار البطالة التكنولوجية (47٪ من العمالة

الحالية في الولايات المتحدة الأميركية مهددة بالانقراض خلال العشر سنوات القادمة)،حيث أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول مستقبل الوظائف إلى أن الروبوتات ستحل محل 5 ملايين وظيفة بحلول عام 2020. في حين توقعت إحدى الدراسات التي قام بإعدادها كل من "كارل فراي ومايكل أوزبورن" من جامعة أوكسفورد في عام 2013، بعنوان "مستقبل التوظيف،" أن نحو 50٪ من الوظائف سوف تختفي خلال الأربعة أو الخمسة عقود القادمة[1]. إلا أنه ينبغي الانتباه إلى وجود فروق بين الدول في حجم العمالة التي تقع في خطرالأتمتة (Automation) واحتماليات فقدان الوظائف، وذلك وفقاً لعدة معايير من بينها اعتماد اقتصادات تلك الدول على التكنولوجيا والاستثمار فيها، وكذلك نوعية القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد، وكيفية تنظيم وإدارة الأعمال، وأخيرًا حجم وتشكيلة المهارات المتوفرة في القوة العاملة.

الثاني: هو مايسمى بتأثير تراكم رأس المال، وهو زيادة الطلب على العمل في الصناعات والمهن الجديدة، والتحدي أمام سياسات أسواق العمل هو إدارة هذا التحول بهدف تقليل الآثار السلبية للبطالة، والإسراع في ترسيخ الآثار الإيجابية لزيادة الطلب الكلي على العمل.

وتشير البحوث الواردة في الدراسة السابقة والمستندة إلى مستقبل 702 مهنة، إلى تزايد الاستقطاب في أسواق العمل، حيث ينمو الطلب على المهن ذات العائد المرتفع في الأعمال التي تتطلب مهارات إدراكية وخلاقة، وكذلك الأعمال اليدوية المتدنية الدخل، في حين يتراجع الطلب بشكل كبير على الفئات متوسطة الدخل في المهن الروتينية والأعمال التكرارية مع بروز أنماط جديدة في علاقات العمل ومن أهمها النمو السريع للعمل المستقل، أو مايسمى أحياناً " اقتصاد العجلة

1 "THE FUTURE OF EMPLOYMENT: Carl Benedikt Frey and Michael A. Osborne ،HOW SUSCEPTIBLE ARE JOBS TO COMPUTERISATION" ، Oxford Martin School Working Paper ،September 172013 ،

The Gig Economy " أو "اقتصاد الشراكة Sharing Economy"، ويشير ذلك إلى علاقات عمل غير رسمية لأداء أعمال محددة مقابل أجر معين دون التقيد بعقود العمل التقليدية أو التواجد في ساعات محددة في مقر العمل، ولا يترتب على ذلك أي نوع من المسؤولية لدى صاحب العمل عن تعويضات إصابات العمل أو المعاشات أو الإجازات مدفوعة الأجر. ومن الأمثلة على ذلك النمو السريع لمنصات شركات سيارات الأجرة، وظهور منصات سوق العمل المستقل عبر الانترنت مثل Upwork Freelancer، One Space ويعزى الانتشار السريع لهذا النمط إلى سهولة استخدام منصات التواصل عبر الانترنت.

ووفقاً لتقرير دولي حول الأنماط غير التقليدية للعمل (2016)، فإن هذه الأنماط تمثل 70٪ من أسواق التشغيل في الولايات المتحدة وأوروبا، وتنتشر بشكل كبير في الاقتصادات الناشئة والآخذة في النمو التي يتسم هيكل التشغيل فيها بهيمنة القطاع غير الرسمي أوغير المنظم على أية حال، إذ أن التحول الرقمي عمل على تغيير كل شيء من طبيعة السلع المتداولة، إلى عالم واسع من الموردين والعملاء المحتملين، إلى طريقة التسليم، ورأس المال، والنطاق المطلوب للعمل على مستوى عالمي.

وتؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التوظيف باعتبارها صناعة تولد المزيد من فرص العمل، وهي كأداة تمكّن العمال من الحصول على أنماط عمل حديثة بأساليب جديدة ومبتكرة وأكثر مرونة. كما تمثل الفرص الوليدة والقائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية من منطلق أن مختلف بلدان العالم تبحث عن خلق المزيد من فرص العمل اللائق ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي للعمالة والمجتمع. ويوضح تقرير "مستقبل المهن والمهارات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تهيئة المنطقة للثورة الصناعية الرابعة" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2017 أنّه عبر التنسيق الدقيق للمنصات الإلكترونية التي تساهم في تشبيك الموظف مع صاحب العمل، من المتوقع أن ينتج لدينا أعداد هائلة

من الوظائف. ولكي نستطيع تحديد المهارات المطلوبة بشكل أدق، يجب النظر إلى العوامل الرئيسية التي تقود الجيل الرابع من الثورة الصناعية وهي بحسب التقرير: الطاقة المتجددة، والتقنية السحابية، وعلم البيانات والذكاء الاصطناعي.

وكذلك قد توضح لنا بيانات "لينكد إن" Linkedin المتعلقة بالمهن الحديثة، توجُّهات سوق العمل في الدول العربية، فتُظهر البيانات أنّ المهنة الأكثر نموّاً (بنسبة 37٪) خلال الفترة بين 2011 و2016 هي ريادة الأعمال يليها تحليل البرامج ومن ثم اختبار ضمان الجودة.

وقد أدت هذه التحولات العميقة في أسواق العمل إلى فرز فائزين وخاسرين، كما ظهر أثرها في الانتقاص من دور العمل مع تراجع حصة الأجور من الدخل الوطني مقابل حصة الأرباح في الدول الغنية والفقيرة على السواء. ومن ناحية أخرى نجد أنه من المتوقع أن يساهم النمو الديموغرافي في زيادة السكان في سن العمل والذي يقدرعالمياً بواقع نصف مليار شخص بحلول العام 2030، في ظل تزايد البطالة التكنولوجية وبخاصة في الدول الآخذة في النمو.

2-1-1 هوة الفروقات الكبيرة بين الدول وفِي داخل كل دولة

يتنامى الإجماع بأن الفروقات المتزايدة في توزيع الدخل تبرز كتهديد عالمي يشمل الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. ووفقاً لتقرير (Credit Suisse 2015) , **تقرير الثروة العالمية**، فإن 1٪ من سكان العالم يسيطرون على نصف الأصول، في حين أن النصف الأدنى من السكان يستحوذ على1٪ من الثروة الكونية، كذلك فإن متوسط دخل الـ 10 ٪من الفئات العليا للدخل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تمثل 9 أضعاف متوسط دخل الـ 10 ٪ الأقل دخلاً. وحتى في الصين فقد بدأت بوادر الفروقات في الدخل تتسع في العقود الثلاث الأخيرة.

ووفق تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2017 [2]، يقدر نمو الناتج المحلي العالمي بنحو3٪ محسوباً على أساس المعدل السنوي في الربع الثالث من عام 2016 دون تغيير يذكرعن الربعين الأولين من العام. غير أن هذا المعدل المتوسط المستقر للنمو يخفي وراءه تطورات متباينة في مجموعات الدول المختلفة، فقد انتعش النمو بقوة تجاوزت التوقعات في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع في معظمه إلى تراجع عبء المخزونات وبعض التعافي في الإنتاج الصناعي، وفي المقابل، حدث تباطؤ موازٍ غير متوقع في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، نظراً لعوامل متفردة في أغلب الحالات. وفي الربع الرابع من العام، ظلت المؤشرات القيادية محتفظة بقوتها في معظم المناطق.

وفي الاقتصادات المتقدمة، شهد النشاط انتعاشاً قوياً في الولايات المتحدة بعد نصف عام أول ضعيف في 2016 ، وبدأ الاقتصاد يقترب من مستوى التوظيف الكامل، إلا أن الناتج لا يزال أقل من المستوى الممكن في عدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ولا سيما منطقة اليورو.

وفي الربع الثالث من عام 2016، سجل النمو أرقاماً أولية أعلى إلى حد ما من التنبؤات السابقة في بعض الاقتصادات مثل إسبانيا والمملكة المتحدة، حيث ظل الطلب المحلي متماسكاً بصورة أفضل من المتوقع في أعقاب تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

هذا وأشار تقرير المخاطر العالمية 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) إلى أن هناك ترابط وثيق بين زيادة اللامساواة، والبطالة من ناحية، وحدة عدم الاستقرار الاجتماعي من ناحية أخرى. وبحسب باحثين جادين (مثل Jeffrey Sacks, نهاية الفقر،2005) فإن الفروقات بين الدول، وفِي داخلها، سوف تعتمد إلى حد كبير على مدى نفاذها إلى التكنولوجيا، في حين حذر بول كروجمان

2 تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2017"، الصادر عن صندوق النقد الدولي ، 2017

(الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008) من العودة إلى " الرأسمالية الثرواتية" حيث تصبح الثروة أهم من العمل.

في السياق ذاته، توّقع صندوق النقد الدولي معدل نمو عالمي جديد وقدره 3.9٪ بحلول 2018 بعد أن كان قد توقع البنك الدولي تحسّن وتيرة نموالاقتصاد العالمي إلى 2.7٪عام2017 [3]، لتسجيله خلال عام 2016 أدنى مستوى له بعد الأزمة المالية العالمية حيث بلغ 2.3 ٪، وتأتي هذه التوقعات في ضوء التحسن النسبي المرتقب للظروف الاقتصادية في الدول المصدرة الرئيسية للسلع الأولية، واستمرار الطلب المحلي القوي في الدول الآخذة في النمو المستوردة للسلع الأولية، وهذه الصورة المتفائلة يمكن أن تشير إلى زيادات في الأجور وانخفاض في معدلات البطالة.

أما بالنسبة للاقتصادات العربية فإن عدم التجانس فيها يعتبر أحد الصفات الأكثر وضوحاً، وبحسب المحللين فإن ذلك يعود إلى التفاوت في أنماط التخطيط والتنمية وأساليبها والتي تراوحت من التخطيط المركزي الإلزامي في بعض الدول العربية، إلى التخطيط التأشيري غيرالإلزامي في دول أخرى، وتباين مستويات تنميتها الاقتصادية والبشرية، والذي يرجع إلى حجم الموارد الطبيعية، وعوامل الإنتاج واختلاف السياسات التنموية، وتنعكس بوضوح في مؤشر التنمية البشرية بين الدول العربية.

3-1-1 الضغوط غير المسبوقة على أسواق العمل (البطالة وتراجع نصيب العمل في الناتج القومي)

تشكّل قدرة النمو الاقتصادي في مواجهة تحديات سوق العمل أهم إشكاليات التنمية في الدول العربية، وإن رفع معدل خلق فرص عمل يتطلب إحداث تحول هيكلي نوعي في الاقتصاد نحو القطاعات الأكثر ارتباطاً بالتشغيل، وكذلك تنمية قطاعات قائمة على المعرفة والثقافة وتطبيق سياسات سوق عمل ديناميكية تبدأ من إصلاح

3 World Bank Group (2017).”Global Economic Prospects: Weak Investement in Uncertain Times

منظومة التعليم وتوجيهها نحو بناء المهارات وربطها باحتياجات سوق العمل، وتعزيز التدريب من أجل الانخراط في سوق العمل وبخاصة تدريب الشباب وتطوير المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ويتناول تقرير صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2017" تراجع نصيب عنصر العمل في الناتج القومي بالمقارنة مع نصيب رأس المال منتهياً إلى أن هذا التراجع يمثل ظاهرة في الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة على حد سواء، فقد انخفض نصيب العمل في الدول المتقدمة من 55 ٪ في عام 1970، إلى39 ٪ في 2014. ويعزى ذلك إلى حد كبير للتقدم التكنولوجي الهائل الذي أدى إلى إحلال رأس المال محل العمل في كثير من الأنشطة الإنتاجية. وبشكل عام، يجب أن تقترن السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية بإصلاحات هيكلية قادرة على التصدي لتراجع النمو الممكن، وأن تكون داعمة لهذه الإصلاحات، وهو ما يشمل بذل جهود لزيادة المشاركة في القوى العاملة، وتشجيع الاستثمار في المهارات، وتحسين عملية التوفيق بين المهارات والوظائف في أسواق العمل، وتعزيز الديناميكية والابتكار في أسواق المنتجات والخدمات، وتشجيع استثمارات الأعمال، بما في ذلك الاستثمار في البحوث والتطوير.

وبحسب ماورد في كتاب " رأس المال في القرن الحادي والعشرين، 2014 " من تأليف الاقتصادي الفرنسي "توماس بيكيتي"، والقائم على كم هائل من البيانات تعود إلى القرن الثامن عشر، فإن هناك اتجاهاً إلى أن معدل العائد على رأس المال أكبر من معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يؤدي بالنتيجة إلى تركز الثروة واللامساواة في توزيع الثروات، وتزايد حرمان عنصر العمل مما يتسبب في غياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

كما تظهر البيانات الدولية أن تفاقم معدلات البطالة وخاصة بين الشباب أصبحت تمثل ظاهرة كونية تهدد كافة المجتمعات. وبحسب البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية فإن مؤشرات البطالة في العالم تشير أيضاً إلى وجود 900 مليون عامل

(عامل من بين كل ثلاثة دون مستوى حد الفقر بدخل لا يتجاوز دولارين يومياً ومن بينهم واحد من كل 3 شباب بعمر 15-24 سنة).

وتثبت التجربة خلال الـ 100سنة الفائتة أنه من الضروري تطبيق مبادىء الحوكمة التي تجسدها مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي "إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون، ومحاربة الفساد" وكذلك معايير العمل العربية والدولية بما يضمن أن تكون نتائج سوق العمل مؤاتية للعمال مع عدم التضحية بمحفزات أصحاب الأعمال.

4-1-1 النزاعات ومخرجاتها من الأزمات

حذرت منظمة العمل العربية من أن تنامي البطالة واللامساواة ومحدودية الوظائف قد يساعد في إذكاء الاضطرابات الاجتماعية التي يمكن أن تتصاعد في حال عدم التحرك السريع من جانب صناع القرار.

وقد جاءت الدول العربية ضمن عشر مناطق جغرافية في العالم سجلت فيها أعلى معدلات البطالة بين الشباب للعام 2016، ووفق بيانات البنك الدولي بلغ معدل بطالة الشباب في الدول العربية عام 2017 ما مقداره 29.7٪ (2.7 مليون عاطل) مقابل 13.1٪ عالمياً (71 مليون عاطل)، وتشير التوقعات إلى ضرورة توفير قرابة 50 مليون فرصة عمل في الدول العربية بحلول 2020 حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية وجامعة الدول العربية.[4]

إلا أن تطورات البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية ممثلةً في تأثير الأزمة المالية العالمية، والأوضاع الداخلية التي مرت بها بعض دول المنطقة، حالت دون مواصلة المضي قدماً في الاتجاه الإيجابي، ونتج عنها ارتفاع معدلات بطالة الشباب.

[4] المنتدى الاقليمي للتنمية للمنطقة العربية، السودان – الخرطوم – يناير 2017

وقد ارتفع مؤشر الاضطرابات الاجتماعية في عام واحد (بين 2015 , 2016) ليتخطى المتوسط على المدى الطويل للعقود الأربعة الأخيرة، واحتلت الدول العربية المرتبة الأولى بحسب المؤشر.

ويفسر هذا الاتجاه تنامي الحراك الشعبي الذي تصاعد في العقدين الأخيرين، وهو ما حدا ببعض المفكرين إلى التحذير من " أنه قد يكون من الصعب جداً التكهن بنتائج سياسات الغضب". ووفق استطلاع عالمي للرأي وجد أن الشباب الذين أعربوا عن رغبتهم في الهجرة كان أكثر بـ 36٪ أي بارتفاع 3 نقاط مئوية عن عام 2009 وحازت الدول العربية على أعلى نسبة بلغت 9 نقاط مئوية.

2-1 خصوصية الدول العربية

على الرغم من التأثر والتأثير المتبادل بين جميع دول العالم فيما يتعلق بالاقتصاد من حيث نجاحه وتداعياته خلال دورة حياته إلا أن عامل الخصوصية (الجغرافي، الديمغرافي، الاقتصادي ،.....الخ) يبقى حاضراً ليسم التجربة الاقتصادية لكل دولة بالسمة المميزة، والتي تتقاطع مع تجارب غيرها من الدول بنقاط وتتباعد معها بنقاط أخرى **فإلى أي مدى تتفق أو تختلف السرديات بالنسبة للدول العربية عن بقية دول العالم؟**

في الحقيقة هناك سمات مشتركة مع الدول الأخرى مثل البطالة، ولكن هناك أربعة عوامل تؤثر بشكل خاص على عالم العمل في المنطقة العربية، وتحدد إلى حد بعيد نتائج أسواق العمل، وهذه العوامل هي:

1-2-1 تباطؤ النمو الاقتصادي

أظهرت دراسة في التاريخ الاقتصادي أن معدلات النمو في المنطقة خلال الفترة ما بين 1820 - 2000 قد تخلفت عن المعدلات السائدة في " الدول المتقدمة" وكانت أعلى فقط من المعدلات السائدة في جنوب الصحراء الافريقية، إضافة إلى أنها لم

تتمكن من اعتماد أداء يساعدها في اجتياز الفجوة مع اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، وذلك على عكس دول جنوب وشرق آسيا التي كان أداؤها أسرع في عبور تلك الفجوة.

وقد واصل سجل النمو تقلبه في المرحلة الأخيرة، إلى أن تراجع خلال السنوات السبع الماضية عاكساً أثرالمتغيرات التي طالت المنطقة العربية، كما خسرت أسعار النفط الخام العالمية ثلثي قيمتها حيث قدر التراجع في أسعار النفط بمعدل (72٪) وخاصة خلال الفترة 2014- 2016 ، إضافة الى تأجج النزاعات في عدد من دول المنطقة.

ووفقاً لتقرير " آفاق الاقتصاد الإقليمي " الصادر عن صندوق النقد الدولي /ابريل/ نيسان2017 فإن معدلات النمو في المنطقة ظلت منخفضة عن متوسط دول العالم في إحصائيات عام 2015 لتتجاوزها بمقدار 0.8 في عام 2016، ومن ثم انخفضت عنها بشكل واضح في عام 2017، مع التنبؤ بتحسن طفيف في عام 2018 ، كما يظهر في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) مقارنة معدلات النمو في الدول العربية مع دول العالم بين عامي 2015 - 2018

	2015	2016	2017	2018
الدول العربية	2.7	3.9	2.6	3.4
العالـــــــم	3.4	3.1	3.5	3.6

المصدر: " آفاق الاقتصاد الإقليمي "، صندوق النقد الدولي /ابريل/ نيسان2017

ويظهر الشكل البياني رقم (3) التغيرات بالنسبة للدول العربية، وبتحسن قليل نسبياً خلال السنوات الأربعة الماضية لغاية عام 2018:

الشكل رقم (3) تغيرات معدلات النمو في الدول العربية مقارنة بدول العالم بين عامي 2015-2018

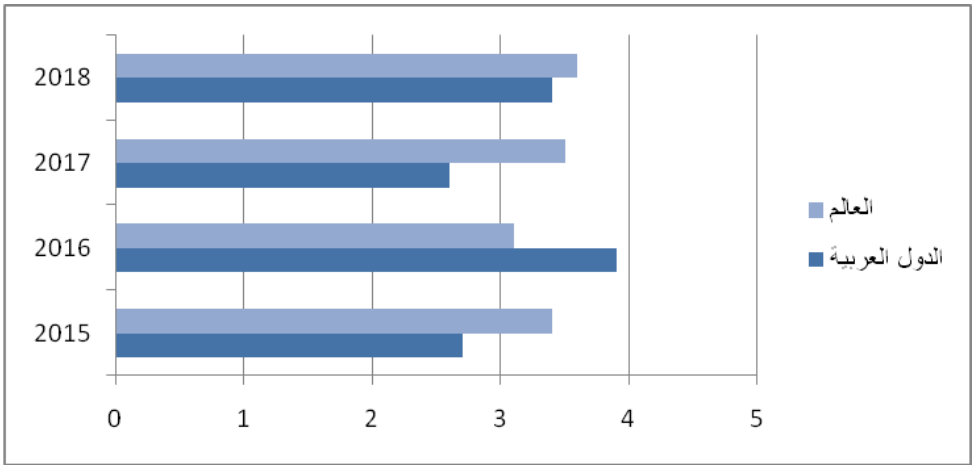

المصدر: " آفاق الاقتصاد الإقليمي "، صندوق النقد الدولي /ابريل/ نيسان2017

وبناءً على ذلك من الصعب أن تحقق معدلات النمو هذه الأهداف المرجوة، وسيكون البديل الأنسب في ظل الخبرة التاريخية، وصعوبة رفع معدلات النمو العربية، هو إصلاح سوق العمل وسياسات التشغيل، لإعادة توزيع رأس المال البشري لصالح القطاعات الواعدة ذات المحتوى المعرفي المرتفع، والحد من الإفراط في العمالة بالقطاع الحكومي ذي الإنتاجية المنخفضة، وكذلك رفع نوعية التعليم، وتحسين ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات القطاعات الإنتاجية وتحسين المؤشرات المؤسسية، مع التشديد على أن التحول الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، وتخفيف حدة البطالة، وهو الهدف الذي تتبناه برامج التحول الاقتصادي التي انتهجتها العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة.

2-2-1 التطور الديموغرافي وظاهرة البروز الشبابي: هبة أم عبء أم تحد؟

بالرغم من التقدم الملموس الذي حدث في البلاد العربية منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أن معدلات النمو السكاني والتي بلغت حوالي 2 ٪ في المتوسط تزيد على المعدل العالمي بمقدار 1.2 ٪ مما يمثل عبئاً كبيراً على سوق العمل. ويوضح الشكل البياني رقم (4) الطفرة الشبابية في الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية لعام 2016[5]

الشكل رقم (4) الطفرة الشبابية في الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية لعام 2016

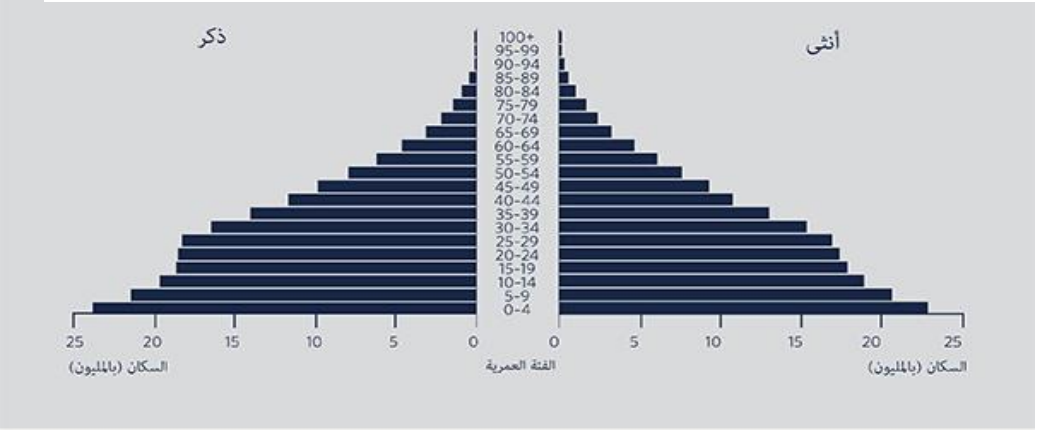

فقد أدى التراجع الملحوظ في وفيات الأطفال، وبداية التباطؤ النسبي في الخصوبة مجتمعين إلى زيادة نسبة الأطفال مادون سن 15 سنة، ثم زيادة نسبة الشباب إلى إجمالي السكان إلى تواتر التدفقات الشبابية إلى سوق العمل، وهو مايسمى بظاهرة " البروز الشبابي "، وقد أدى ذلك، إضافة إلى النمو السكاني السريع، إلى النمو الأكثر سرعة في عدد الشباب في تاريخ المنطقة، وهو مايمثل التحدي الأكبر لأسواق العمل العربية.

5 Cornegle Endownment for International Peace, 2016.

فالمنطقة العربية تتميز بأعلى معدل للنمو في نسبة الشباب في الفئة العمرية من (15 - 24) عاماً لإجمالي السكان مقارنة بباقي الفئات العمرية ومع ذلك فإن معظم الدول العربية لم تنجح بالدرجة الكافية في استغلال هذه الثروة الديموغرافية الهائلة من خلال وضع سياسات وبرامج لاستيعاب الشباب، واتخاذ القرارات الجريئة والسريعة لتحويلهم إلى طاقة منتجة تصبح هي المحرك الأساسي للنمو في هذه الدول. ويوضح الجدول رقم (2) الزيادة في عدد السكان الشباب بأعمار (15-29) على مستوى العالم بين الأعوام 1950 ولغاية 2050.[6]

الجدول رقم (2) الزيادة في عدد السكان الشباب بأعمار (15-29) على مستوى العالم بين الأعوام 1950 ولغاية 2050

	زيادةُ السكّان الشباب، أعمار 15–29									
	1950–1970	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكان، 1970	1970–1990	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكان، 1990	1990–2010	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكان، 2010	2010–2030	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكان، 2030	2030–2050	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكان، 2050
أفريقيا جنوب الصحراء	25,521	9%	55,832	11%	101,473	12%	154,835	11%	174,896	8%
الدولُ العربية	11,085	9%	29,458	13%	41,800	12%	20,208	4%	11,326	2%
أفريقيا	32,583	9%	73,303	12%	121,189	12%	162,809	10%	178,810	7%
أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي	29,189	10%	52,018	12%	31,860	5%	2,286	0%	-13,110	-2%
آسيا	169,880	8%	378,188	12%	192,653	5%	-57,138	-1%	-76,549	-1%
أوقيانيا	1,921	10%	1,975	7%	1,526	4%	1,663	4%	1,413	2%
أميركا الشمالية	16,429	7%	9,816	3%	6,477	2%	2,896	1%	7,471	2%
الصين	70,146	9%	146,539	13%	-6,248	0%	-95,377	-7%	-38,726	-3%
أوروبا	6,452	1%	15,792	2%	-13,312	-2%	-26,805	-4%	-8,315	-1%
اليابان	6,652	6%	-2,167	-2%	-6,418	-5%	-3,738	-3%	-2,044	-2%

وتمثل هذه الفئة العمرية فترة من الحياة يمر فيها الفرد بمرحلة انتقالية من الاعتماد على الغير أثناء فترة الطفولة، إلى الاعتماد على النفس فى مرحلة البلوغ

6 تقرير التنمية الانسانية العربية - 2016.

وهذه مرحلة تموج بالحماس، والأحلام، والطموح، كما أنها فى نفس الوقت مرحلة تزخر بالعديد من الأحداث الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية، والديموغرافية استعداداً لحياة البلوغ، ومن أمثلة ذلك، التعليم والزواج ودخول سوق العمل.

وعندما تنكمش نسبة من هم ليسوا في سن العمل (أقل من 15 عاماً و65 عاماً فأكبر) مقارنة بالسكان في سن العمل (بين 15 و64 عاماً) والتي يشار إليها" بنسبة عبء الإعالة العمري "يصبح من الممكن تحقيق المزيد من الإنتاجية وزيادة حجم الدخل، وهذا ما يطلق عليه "الهبة الديموغرافية "الذي سيتبع بداية انخفاض معدلات الخصوبة بعد مضي 15 إلى 25 عاماً. كما ترتفع مرة أخرى أعمار السكان ونسبة عبء الإعالة العمري وذلك عندما تبلغ نسبة كبيرة من السكان سن التقاعد، ونتيجة لذلك يشير بعض الخبراء إلى الفترة الزمنية التي تمتد من 30 إلى 40 عاماً والتي تتميز بارتفاع حصة السكان في سن العمل على أنها الفرصة الديموغرافية للنمو الاقتصادي، ومع ذلك فهذه الفرصة الديموغرافية لا تأتي من تلقاء نفسها إنما تعتمد على استجابات السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة.

3-2-1 العجز في فرص العمل اللائق

وفقاً لتقرير "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات عام 2016 "، عندما يكون هناك نقص في فرص العمل اللائق، قد يزيد عدد العمال الذين يتخلون عن البحث عن عمل.

وتسجّل المنطقة العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، فقد بلغ متوسط معدل البطالة في المنطقة مايزيد على 17٪ من القوى العاملة وفق آخر الإحصائيات المتوفرة لدى منظمة العمل العربية، ومن المرجح أن تسجل الدول المتأثرة بالنزاعات معدلات بطالة أعلى، إلى جانب أن معدل مشاركة الإناث في سوق العمل يبقى الأدنى عالمياً بواقع 21.2 ٪ في عام 2016.

هذا وقد أشار تقرير "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم - اتجاهات عام 2017" إلى تزايد أعداد العمال الفقراء، مما يضعف من احتمال تحقيق هدف القضاء على

الفقر، وهو أحد أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. كما يُتوقع ازدياد عدد العمال الذين يتقاضون أدنى من 3.1 دولار في اليوم بأكثر من 5 ملايين عامل على مدى العامين المقبلين في الدول الآخذة في النمو، ويحذر التقرير في الوقت ذاته من أن الارتياب العالمي ونقص فرص العمل اللائق، من جملة أمورٍ أخرى، تثير القلاقل في المجتمع، وتدفع إلى الهجرة في عدة بقاع من العالم. فنسبة السكان في سن العمل الراغبين في الهجرة خارجاً ازدادت بين عامي 2009 و 2016 في كل منطقة تقريباً من مناطق العالم، باستثناء جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وحدثت أكبر زيادة في أمريكا اللاتينية، والكاريبي، والمنطقة العربية.

ومن مظاهر القصور في تحقيق مستوى العمل اللائق محدودية تغطية الحماية الاجتماعية، إذ تصل نسبة التغطية إلى 30 ٪ في عدد من الدول العربية بالمقارنة مع 52 ٪ كمتوسط للعالم و 90 ٪ في أمريكا وأوروبا.

في حين تتركز نظم الحماية على القطاع الرسمي (العاملون في الحكومة والقطاع الخاص) دون القطاع غير المنظم الذي يمثل نسب تتراوح بين 44 ٪، 82 ٪ من إجمالي العاملين في بعض الدول العربية، ومن النادر وجود تأمين ضد البطالة، وإن كانت بعض الدول خاصة المنتجة للنفط قد بدأت في تطبيق هذا النوع من الحماية الاجتماعية، ونلاحظ قصور شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الأقل دخلاً خاصة في مواجهة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

وإن ارتفاع نسبة البطالة الإجمالية يعكس في المقام الأول:

- **قلة وظائف القطاع الخاص المتاحة سواء أكانوا من العمال المهرة أم غير المهرة.**
- **ضعف كفاءة الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل.**
- **الانتظار لوقت طويل للحصول على وظائف في القطاع العام.**

أما بالنسبة للوظائف التي تتطلب مهارات عالية فيشغلها في معظم الأحيان عاملون من غير المواطنين، وتشكو الشركات من صعوبة توظيف مواطنين مؤهلين. وبالنسبة لعملية التوظيف، تعطي الشركات أيضا ثقلاً أكبر لخبرة العمل السابقة لا للخلفية التعليمية. ويشير هذا النمط إلى ضرورة تصميم برامج تدريبية تأهيلية لسوق العمل بصورة موجهة مباشرة بدرجة أكبر لبناء المهارات ذات الصلة، ولا تتجاوز نسبة العمالة الماهرة من الأيدي العاملة نسبة تتراوح بين 15 و30 ٪ من اليد العاملة المتوفرة في سوق العمل في الكثير من الدول العربية، وهؤلاء يمكن توظيفهم بسهولة إذا أتيحت لهم الفرصة للحصول على المساعدة في مجال التدريب الأساسي على العمل والبحث عن عمل. أما بالنسبة لبقية العاطلين من الأيدي العاملة، فلابد من تصميم إجراءات تدخلية موجهة من أجل تطوير المهارات، والتدريب المهني، وإعادة التأهيل، والبرامج المهنية وريادة الأعمال.

ومن جانب آخر نجد أنه لا تزال الفجوة بين الجنسين واحدة من أشد الصعوبات الملحة التي تواجه عالم العمل. وقد أشارت التقارير الدولية الحديثة إلى تدني احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بالرجل، وحتى إذا دخلت سوق العمل فإن احتمال عثورها على عمل أقل منه بالنسبة للرجل، كما لا تزال نوعية الوظائف التي تعثر عليها تشكل مصدر قلق كبير. ومع ذلك، تُعتبر مساعدة المرأة في دخول سوق العمل خطوة أولى مهمة. وقد بلغ معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم عام 2017 أكثر من 49 ٪ بقليل، وهو أدنى بنحو 27 نقطة مئوية من معدل مشاركة الرجل ويُتوقع أن يبقى دون تغيير في عام 2018 وتشير التقديرات الواردة في تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات المرأة 2017 إلى أنه في حال تحقق هذا الهدف على الصعيد العالمي فيحتمل أن يضيف 5.8 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي. ويمكن لهذا أيضاً أن يفتح الباب واسعاً أمام إيرادات ضريبية ضخمة، إذ يبين التقرير مثلاً أنه يمكن أن تزيد الإيرادات الضريبية العالمية بمقدار 1.5 ترليون دولار، ومعظم هذا المبلغ في الدول الناشئة (990 مليار دولار)

والمتقدمة (530 مليار دولار). ويمكن أن تشهد الدول العربية، وجنوب آسيا أعظم الفوائد لأن الفجوات في معدلات المشاركة بين الرجل والمرأة فيها تفوق 50 نقطة مئوية.

ومازالت المنطقة العربية تعاني من معدلات عالية من الإقصاء بين القوى العاملة للنساء بين مناطق العالم، فأكثرُ من ثُلُثَي الشابّات العربيات في أعمار 15 – 29 عامًا لسْنَ في قوة العمل، مقارَنةً مع ما يقارب 20 ٪ للشبّان العرب و 50 ٪ لشابّات في مختلف أنحاء العالم، وتُمثِّل المشاركة الأدنى للإناث هدراً للموارد خصوصاً لذَوات التعليم الجيِّد اللوّاتي يُمثِّلنَ طاقةً كامنةً غير مستغلَّة في العالم العربي.

ويعتبر إدماج المرأة في القوّةِ العاملة ذو نتائجُ إيجابيةٌ عدّة بينها تعزيزُ الإنتاجية؛ وتشير التقديرات إلى أنّه من الممكن توسُّعَ الدَّخل القومي لاقتصادات الدول العربية بنسبةٍ تصل إلى 37 في المئة إذا أُزيلَت الفجوات بين الجنسين.[7]

حيث سجّلت المنطقةُ العربية أكبرَ فَجوةٍ في العالم وفقًا لمؤشِّر الفَجوة العالمي بين الجنسين عام 2012 الذي يأخذ في الاعتبارِ المشاركةَ الاقتصادية، والفرصَ المتاحة، وسجلت مشاركةُ المرأة في قوة العمل أقلُّ بقليلٍ من 24 في المئة، وأقلُّ من 18 في المئة بين الشابّات؛ وهو الأدنى بين جميع مناطق العالم، وتبلغ حصةُ الإناث من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية نحوَ 29 ٪ فقط مقابل 50 ٪ في جميع الدول الآخذة في النمو.[8]

كما تبلغ البطالةُ بين الشباب العربي وفق إحصائيات البنك الدولي أعلى نسبة في العالم حيث سجلت 29٪ عام 2013، مقابل 13٪ عالميًّا، ويبلغ عدد الباحثين عن عملٍ للمرّة الأُولى نحوَ نصف العاطلين عن العمل، وهو أيضًا أعلى معدل في العالم. وتعتبر بطالةُ الشباب مكلفةٌ كثيراً للمجتمعات العربية، وتتطلّب تغييرا رئيسيًّا في

7 Resource: Cuberes and Teignier, 2012.

8 Resource: Jad Chaaban, 2013.

السياسات بشأن فُرص العمل، فالمنطقةُ تحتاج إلى خلْق ما يصل إلى أكثر من 60 مليونَ وظيفةٍ جديدة في العقد المقبل لاستيعاب العدد الكبير من الداخلين إلى القوى العاملة وجعلِ معدلات البطالة بين الشباب مستقرّة [9].

4-2-1 النزاعات المستمرة: الأجيال المفقودة وتنامي ظاهرة الهجرة

تعرضت المنطقة العربية بشكل قل نظيره للنزاعات، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن هذه النزاعات استغرقت مايزيد على ربع الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك كانت النزاعات في المنطقة أكثر حدة وعميقة الجذور مما زاد من صعوبة الخروج منها. ويوضح الشكل رقم (5) تواتر النزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بدول العالم

الشكل رقم (5) يوضح تواتر النزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بدول العالم

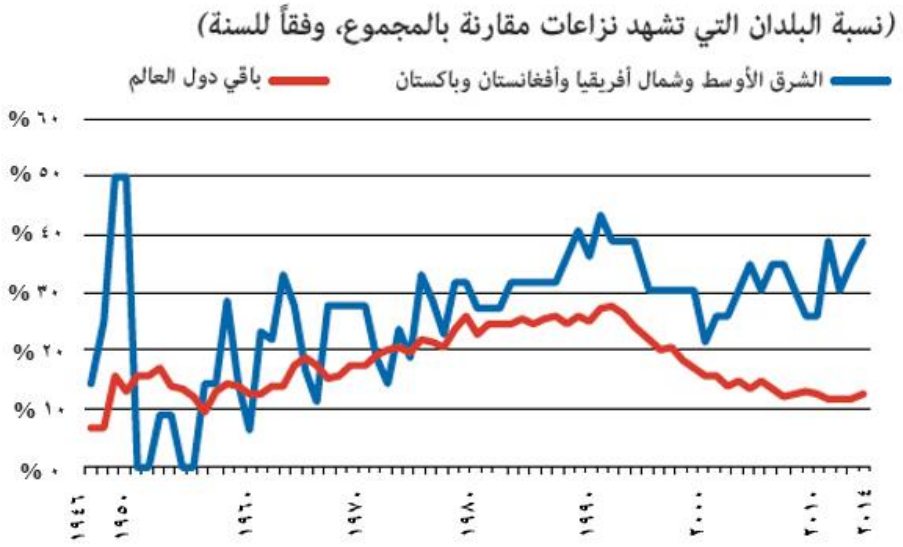

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2016

9 Resource: World Bank 2015b-ILO,2015

وقد أثرت هذه النزاعات بشكل مباشر على فرص النمو، فبحسب تقديرات الأسكوا، بلغت كلفة النزاعات خلال الفترة (2011-2015) حوالي 614 مليار دولار أو 6 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة، وأدت إلى:

- **تحطيم القاعدة الإنتاجية حيث أن هناك 1.4 مليون بين قتيل وجريح، كما بلغت قيمة البنية الأساسية المدمرة 460 مليار دولار.**
- **ضياع فرص التعليم لجيل بأكمله (ما يسمى بالجيل المفقود) حيث أن هناك 13.5 مليون طفل غير متمدرس.**
- **75٪ من اللاجئين في العالم هم من الدول العربية.**

كما تسببت النزاعات في وجود 14 مليون مشرد، وهذا مايضع أعباء باهظة على دول الجوار، كما تسبب في مشكلة عالمية للتعامل مع تيارات اللاجئين والمهاجرين. وفي هذا الصدد، وفقاً لتقرير "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم - اتجاهات عام 2016 " تشكل الهجرة آلية هامة لموازنة العرض والطلب في سوق العمل عبر الدول، وتشير الزيادات المفاجئة الأخيرة في عدد اللاجئين في أوروبا الشمالية، والجنوبية، والغربية إلى الحاجة إلى تيسير النفاذ إلى أسواق عمل هذه الدول بأقصى ما يمكن من السرعة والفعالية.

وعلى المدى الطويل، سيساعد تدفق اللاجئين على تدارك أوجه نقص المهارات في بعض المجالات والتخفيف من المخاطر المقترنة بالركود الطويل من وجهة نظر التقرير الشمولية، بينما في الواقع تفقد هذه الدول العربية النخبة من شبابها وعقولها وأيديها العاملة المهرة، وستواجه أزمة أخرى عند انتهاء حالة النزاع، وعندما تدخل في مرحلة الاستقرار، وإعادة البناء.

الفصل الثاني
ديناميكية أسواق العمل العربية

نظراً لأهمية أسواق العمل، وتأثيرها المباشر على مستوى الأداء الاقتصادي وما يميزه من ديناميكية، وعدم ثبات، وتشعب القرارات التي تتخذ فيه، ولأن تحديد عرض العمل يعتمد على تحليل البيانات الديموغرافية، تبرز أهمية تحديد العوامل المؤثرة في الطلب على العمل على المستوى الكلي، وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى. فاقتصاد العمل هو مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير سلوك الأفراد تجاه قضايا عرض وطلب العمالة، إضافة إلى تفسير ظواهر البطالة، وتجزؤ أسواق العمل، وديناميكية الأجور، وإلى آخر ما هنالك من القضايا المرتبطة بقوة العمل.

ونطرح هنا تساؤلاً: ماهي انعكاسات هذه التطورات على الاقتصاد العالمي؟ وكيف ستتم الاستجابة لها؟ آخذين في الحسبان انعكاس السمات الخاصة للبلاد العربية على أسواق العمل العربية.

تتشارك دول المنطقة العربية في أكثرَ بكثيرٍ من لغةٍ، وتقاليدَ اجتماعيةٍ، وثقافيةٍ مشتركة؛ وقد اتّبعت منذ زمنٍ طويل نموذجًا للتنمية يُهيمِن عليه القطاعُ العامّ، ويُحوِّل الحكوماتِ إلى موفرات للملاذ الأول والأخير، ويَعتمد هذا النموذجُ العربيُّ للتنمية على أشكالٍ غيرِ فعّالة للتدخّل، وإعادةِ التوزيع والتمويل، فهذه الأشكال عولت وبقوّةٍ على المكاسبَ الخارجيةٍ، بما فيها المساعدات، والتحويلات.

كما شهدت معظمُ الدول العربية تحوُّلاً قليلاً في البنية الاقتصادية، وسجّل التصنيعُ - الأداةُ الرئيسية لخلق الوظائف في الاقتصادات الناشئة - نموًّا بطيئًا وسلبيًّا في بعض الأحيان، وزاحم القطاعُ العامُّ القطاعَ الخاصّ أو أقام تحالفاتٍ غيرَ قادرةٍ على المنافسة والاحتكار، مع استثناءات قليلة؛ فيما أعاقت بيئة العمل التجاري صعود روّاد الأعمال الشباب والمستقلين، ولم تتمكن استثمارات القطاع الخاص، بسبب حجمها

ونطاقها المحدودَين، من إنهاض الركود الناجم عن التراجع في فرص التوظيف لدى الدولة.

وتشهد الدول العربية، كما ذكرنا، زيادة سكانية تتطلب منها تنويع الاقتصادات وإجراء تعديلات هيكلية يرافقها تطوير للمهارات لتأهيل الشباب للحصول على فرص عمل والتي سيولدها بناء اقتصاد عربي قوي وشامل قادر على مواجهة الأزمات الطارئة، وهذا يدفع بدولنا العربية إلى تبني سياسات الاقتصاد الكلي، وسوق العمل، والسياسات القطاعية الاستثمارية والتجارية والتعليمية والتدريبية بشكل مترابط ومتكامل فيما بينها، لخلق فرص العمل المطلوبة. وعلى الرغم من وجود معاناة مشتركة بين الدول العربية (مثل بطالة الشباب، انخفاض معدلات المساهمة الاقتصادية للمرأة، النمو البطيء لمؤسسات سوق العمل.....)، إلا أن هذا التقرير يتلافى أخطاء التعميم، حيث ينبغي أن ينطلق فهم أوضاع الدول العربية وتشخيص مشكلاتها من التنوع، وبالتالي يجب التخلي عن فكرة أن هناك "حل واحد جاهز للجميع"عند تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة عدم وجود نظام محكم لتصنيف الدول العربية عند دراسة أسواق العمل، إلا أنه يمكن التمييز بين مجموعات ثلاث على أساس ما يجمع كل مجموعة من قواسم مشتركة، وذلك على النحو التالي:

1.2 الاقتصادات المتنوعة Diversified Economies

قامت عدة دول بتسخير عائدات الموارد الطبيعية في تطوير قطاعات أخرى للمساهمة في النمو الاقتصادي، مستغلة في ذلك الطفرة التي شهدتها هذه الموارد بالتزامن مع ارتفاع أسعارها.

في المقابل، لم تستغل دول أخرى هذه الطفرة في تنويع القاعدة الإنتاجية، والنتيجة أنه كلما تراجعت هذه الأسعار، كلما شكّل ذلك عبئاً كبيراً على النشاط الاقتصادي، وما لذلك من تأثير مباشرعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثل مشاكل دول تلك الاقتصادات في أن نموذج التنمية في العقود الأربع الماضية، لم يؤدي إلى تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي تمكّن من استيعاب الزيادة المضطردة في السكان، ومن ثم تفاقم مشكلة البطالة، وخاصة بطالة الشباب، كمشكلة مزمنة. وقد قامت حكومات هذه الدول ببرامج إصلاح لمحاولة زيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب، وتقليل النفقات الحكومية.

واعتمدت برامج الخصخصة بهدف دعم القطاع الخاص، وحققت معدلات نمو أقل من الدول المنتجة للنفط، ولم يتمكن معظمها من تجاوز التحديات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلتا الفقر والبطالة، وذلك على الرغم من دخول بعضها في مرحلة التخطيط الشامل التأشيري، مستهدفة الفقر والبطالة وتحقيق أهداف الألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة. إلا أن مشكلة البطالة استمرت وبخاصة في قطاع الشباب والخريجين وكذلك مشكلة الفقر وغيرها من التحديات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول ذات الاقتصادات المتنوعة استطاعت أن تحقق تحولاً هيكلياً معتبراً في مجال التصنيع، والتوجه نحو تصدير السلع المصنعة، لكنها لم تستطع أن تحقق حجماً كبيراً يحقق فائضاً تجارياً، وهي تعاني أيضاً من تدني نسب إنتاج السلع ذات المحتوى التقاني المرتفع والمتوسط وتصديرها، وتتصف القطاعات غير الصناعية التحويلية فيها بضعف مرونة الطلب، وعدم ارتباطها الوثيق بميزان المدفوعات، وهي عوامل تقلل بمجموعها من نسق النمو، وتوزيعه نحو الشرائح العريضة، وتضعف في الوقت نفسه من القدرة على النمو المستدام.

كذلك فإن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل مازالت متدنية، وتعاني هذه المجموعة من تفاقم مشكلة الفقر، واعتماد نسبة كبيرة من القوى العاملة على العمل في القطاع غير المنظم، وهو قطاع مهمش منخفض الإنتاجية ومنخفض العائد. كما تحتاج هذه الدول إلى تعزيز مؤسسات سوق العمل، وسياسات سوق العمل النشطة (الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب).

ونأمل من تنامي حركة التنقيب واستخراج النفط والغاز الطبيعي في عدد من هذه الدول، أن تزيد من الموارد الذاتية التي يمكن استخدامها في عملية التنمية.

حيث أن الطاقة وتوليدها هو عصب التنمية والاستثمارات والأعمال. ويترتب على ذلك آثار هامة بالنسبة للنهج المتبع في تعميم الحصول على الطاقة للجميع. فلا يمكن الاقتصار فقط على توفير الفرص الكافية للأسر المعيشية من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية. وأن تحقيق الفوائد الكاملة يعني مراعاة إمكانية وصول المرافق العامة مثل المدارس والعيادات، والمؤسسات التجارية، وضمان تلبية احتياجاتها؛ من حيث مستوى الإمدادات واستمراريتها وموثوقيتها [10].

ولن يكون الحصول على الطاقة وحده كافياً؛ فما يلزم هو الحصول على الطاقة المفضية إلى التحوُّل، وتلبية احتياجات المنتجين من الإمدادات الموثوقة وبأسعار معقولة من أنواع الطاقة التي يحتاجونها على نطاق كافٍ.

على الرغم من كل المحاولات الجادة المبذولة من دول تلك الاقتصادات إلا أنها لم تتمكن من الوقوف على حافة التمكين المطلوب، والتوازن المستهدف بل بقيت معدلات النمو في الناتج المحلي فيها تتأرجح صعوداً وهبوطاً متأثرة بكم كبير من العوامل المؤثرة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتحسن النشاط الاقتصادي في هذه الدول ويكتسب مزيداً من السرعة في النمو بحلول عام 2018 [11] .

وبشكل عام، يتمثل التحدي المستقبلي لهذه المجموعة في خلق البيئة الجاذبة للاستثمار اللازم لاستعادة معدلات النمو المرتفعة التي تضمن توفير الطلب على العمالة المنتجة والمجزية، وكذلك إصلاح السياسات والمؤسسات في سوق العمل.

10 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بعنوان " أقل الدول نمواً 2017"

11 "آفاق الاقتصاد العالمي:هل يتزايد الزخم؟" صندوق النقد الدولي أبريل- 2017

2.2 الاقتصادات المصدرة للنفط Oil-Exporting Economies

حققت هذه المجموعة طفرة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي خلال العقود الأربعة الماضية، وعلى عكس المجموعة السابقة، فإن هذه الدول لا تعاني من نقص في الطلب على اليد العاملة بل العكس تماماً، إن الطلب يتجاوز إلى حد بعيد القوى العاملة الوطنية مما يؤدي إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وتتميز هذه الدول بمرونة عمل مرتفعة بسبب ارتفاع معدلات نمو التشغيل.

ولقد برزت التحديات لهذه الدول جراء التقلبات المتواترة في أسعار النفط العالمية، ومن هنا بدأت مراجعة نموذج النمو مما يسمى بـ" الاقتصاد الريعي " المعتمد على مصدر واحد للنمو، وهو النفط إلى اقتصاد متنوع، وتبنت معظم هذه الدول برامج طموحة للتحول الاقتصادي بهدف تحقيق معدلات للنمو تمكن من الحفاظ على مستوى المعيشة اللائق للمواطنين.

ووفق تقرير صندوق النقد العربي في سبتمبر عام 2017 بعنوان "آفاق الاقتصاد العربي: تحديث لمعلومات النمو الاقتصادي والتضخم"، فإنه من المتوقع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في غالبية الدول العربية النفطية خلال عام 2017 على ضوء قرار منظمة الأوبك بخفض كميات الإنتاج النفطي من دول المنظمة بواقع 1.2 مليون برميل يومياً لفترة تمتد منذ شهر يناير 2017 وحتى شهر مارس 2018 ، ذلك القرار الذي سينتج عنه تراجع الناتج في القطاعات النفطية في الدول العربية النفطية التي هي مسؤولة عن نحو 90 ٪ من الخفض المقرر في إطار اتفاق أوبك.

رغم ذلك، يشار إلى ظهور بوادر بدء تأقلم النشاط في عدد من القطاعات غير النفطية في هذه الدول مع الواقع الاقتصادي الجديد المُتمثل في بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة. الأمر الذي انعكس في تمكن بعض القطاعات غير النفطية من تحقق وتيرة نمو معتدلة خلال العام الجاري فاقت الثلاثة بالمائة، بما خفف نسبياً من تأثر انكماش الناتج في القطاعات النفطية لا سيما في الدول التي تتسم بارتفاع

مستويات التنويع الاقتصادي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استناداً لما سبق تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في دول المجموعة في مواصلة جهود استعادة الانضباط المالي، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، ورفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في بعض هذه الدول.

وقد اتسم سوق العمل في هذه المجموعة بالثنائية الواضحة بين المواطنين والوافدين حيث يتجه معظم المواطنين إلى العمل في القطاع الحكومي والعام، مع عزوف ملموس عن العمل في القطاع الخاص. كما تمثل العمالة الوافدة الأغلبية العظمى من العاملين في القطاع الخاص الذي تسيطر عليه الأنشطة منخفضة الإنتاجية ولاتحتاج إلى مهارات عالية وخاصة في قطاعات التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

ووفقاً لتقرير صندوق النقد العربي في سبتمبر 2017، تأثر أداء الاقتصادات العربية بعدة عوامل رئيسية تضمنت التطورات في أسواق النفط الدولية، لا سيما فيما يتعلق باتفاق خفض كميات إنتاج النفط، وبتواصل تأثير تدابير ضبط أوضاع المالية العامة على مستويات الطلب الكلي، وهو ما مثل في مجمله تحدياً أمام الدول العربية كمجموعة لاستعادة مسارات النمو السابقة.

في هذا السياق، تم خفض توقعات النمو للدول العربية كمجموعة إلى نحو 1.9٪ في عام 2017 يأتي ذلك كانعكاس لتباطؤ النمو في الدول العربية المُصدرة للنفط نتيجة خفض كميات الإنتاج النفطي، في المقابل سيسهم النمو معتدل الوتيرة في الدول المستوردة للنفط في دعم النمو المُسجل على مستوى هذه الدول كمجموعة.

أما في عام 2018، فمن المتوقع حدوث تعافي نسبي للنشاط الاقتصادي في الدول العربية المُصدرة للنفط، وهو ما سيساعد على رفع معدل نمو الدول العربية إلى 2.9 ٪. وتشير التنبؤات الخاصة بأسواق النفط إلى استقرار الأسعار مع ميل إلى الارتفاع التدريجي نحو سيادة السعر العادل لهذه السلعة الاستراتيجية، وقد بادرت العديد من هذه الدول باتخاذ خطوات حثيثة نحو التنويع الاقتصادي لإحداث نقلة

نوعية في الهيكل الاقتصادي مع توجيه الجهود إلى إدخال تغييرات جوهرية على نظم التعليم والتدريب لضمان كفاءة انخراط المواطنين في سوق العمل، وأن يكون القطاع الخاص هو الاختيار الأول لشباب هذه الدول.

ويمثل التحدي الحقيقي لها في إنجاح خطط التحول من أجل التنويع الاقتصادي، ويتطلب ذلك إلى جانب الإصلاح الاقتصادي والمالي تبني إصلاحات جذرية في سياسات سوق العمل تستهدف في المقام الأول تسليح المواطن بالمهارات التي تؤهله للمنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والاضطلاع بإدارة الاقتصاد الوطني.

إلا أن إمكانية استمرار النمو الاقتصادي القوي، ولو حتى بمعدلات متزايدة، حل المشكلة منفرداً غير وارد مع التشديد على أنه طالما ظلت ديناميكية سوق العمل دون تغيير، فإن الوصول إلى أهداف التوظيف يبقى مرهوناً بتحقيق معدلات نمو مرتفعة للغاية.

وتظل حالات معدودة لدول نفطية استطاعت إحداث نقلة نوعية في طبيعة اقتصاداتها تمثل الأمل بالنسبة لنظيراتها في طريقها لإعادة توجيه بوصلتها الاقتصادية، فقد أدركت أن الاقتصاد الريعي القائم على عوائد النفط الخام لا يمثل السند الآمن على المدى البعيد، ووعت دروس الطفرات والكبوات المتعاقبة عبر العقود الماضية بفعل تذبذب أسعاره، فاتجهت نحو الاقتصاد الصناعي بما في ذلك صناعة السياحة، وانتهجت سياسات حثيثة لترشيد أنماط المعيشة الاستهلاكية لدى مواطنيها. وفي المقابل لم تستطع اقتصادات نظيرة أخرى تعديل طبيعة أنشطتها بشكل دراماتيكي، وظلت تعتمد على العوائد النفطية في تمويل مشروعاتها التنموية.

ويوضح الشكل رقم (6) متوسط النمو في الدول العربية المصدرة للنفط حيث يحقق أعلى متوسط نمو في عام 2017 بينما حقق النسبة الأدنى في عام 2014

الشكل رقم (6) يوضح متوسط النمو في الدول العربية المصدرة للنفط

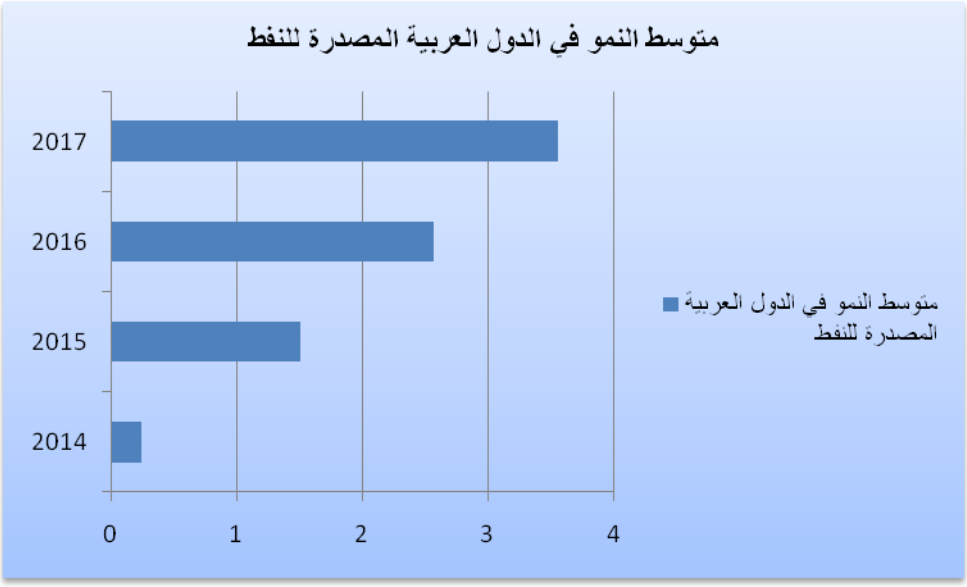

المصدر: صندوق النقد الدولي اكتوبر/ تشرين الأول 2016

3.2 دول النزاعات Countries in Conflict

ازدادت الضغوطات الاقتصادية في العقود الأخيرة في العديد من الدول العربية، فارتبطت الظاهرة بالصراعات والأزمات والتغيرات السياسية. وقد تحولت هذه الأزمة في دول معينة من حالات استثنائية محدودة إلى أن أصبحت تهدد بأزمات وانسدادات بنيوية عميقة على هذه الدول. وتشترك هذه الدول جميعاً في توقف عملية النمو ودمار مصادر العيش وهدم البنية التحتية.

وقد أدى ذلك إلى تحولات خطيرة في أسواق العمل، ويأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب، بالإضافة إلى ذلك ظهرت أنماط جديدة للتشغيل أهمها الانخراط في صفوف العاملين بالقطاع غير المنظم الذي أصبح الملاذ الأخير لأعداد متزايدة من الرجال والنساء والأطفال، وهي عمالة مهمشة منخفضة العائد وغير منتظمة.

ولقد أدى استمرار النزاعات إلى تفاقم مشكلة الهجرة إلى دول الجوار في المقام الأول، ومحاولة الوصول إلى أوروبا بعد ذلك. وتمثل الهجرة تجريفاً خطيراً في كفاءات هذه الدول؛ مما يصعّب عملية إعادة البناء عند انتهاء النزاع القائم. وتمثل الأجيال الجديدة، وهي الرافد الأساسي للقوى العاملة في المستقبل، مشكلة كبيرة نتيجة الاختلال في التعليم ونقص فرص العمل، مما أدى إلى إطلاق تسمية "الأجيال المفقودة " على هذه الفئة من السكان .

وقد أدى ذلك كله إلى زيادة معدلات الفقر، وخاصة بين أفراد القوى العاملة، بالإضافة إلى هشاشة منظومات الحماية الاجتماعية أوغيابها بالكامل. وبحسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق النقد الدولي، كانت التكاليف البشرية هائلة في دول النزاعات، أدت إلى لجوء ونزوح 19.3 مليون شخص، 9.3 مليون (لا يشملون اللاجئين الفلسطينيين) قد تم تسجيلهم لدى مفوضية اللاجئين حتى منتصف 2015. كما يوضح الشكل رقم (7) وكان لهذه النزاعات آثار اقتصادية وخيمة على تلك الدول ودول الجوار[12] .

12 صندوق النقد الدولي- التقرير السنوي – 2016

الشكل رقم (7) يوضح تعداد اللاجئين والنازحين، والمسجلين منهم لدى المفوضية العليا للاجئين في بعض الدول التي شهدت نزاعات حتى منتصف 2015

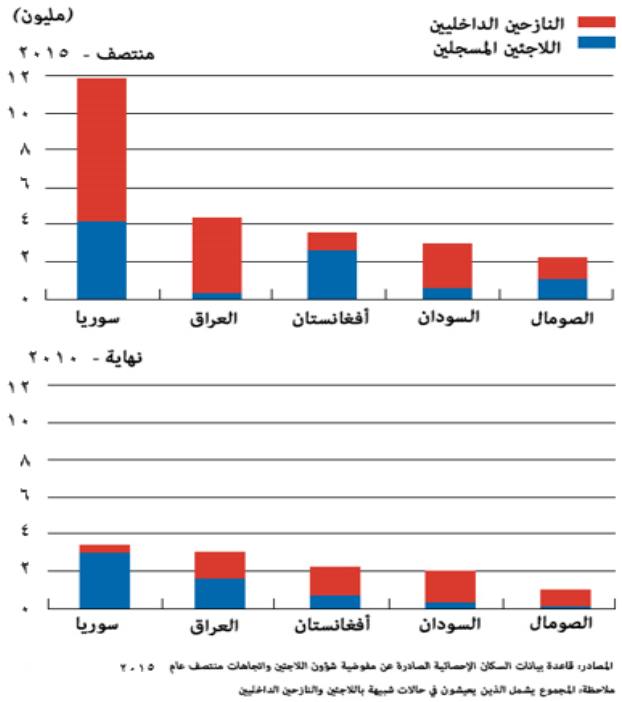

المصدر: المفوضية العليا للاجئين، صندوق النقد الدولي،2017

ومع انتشار النزاعات في بعض الدول العربية اليوم وسيادة عدم الاستقرار يصبح من الصعوبة، التركيز على التخطيط والاستثمار طويل المدى اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة، ومع ذلك يخطئ كثيراً من يظن أن تلبية الاحتياجات الملحة، والتخطيط للتنمية المستدامة غير مرتبطين ببعضهما البعض.

فعلى العكس لا تنجح استراتيجيات التنمية المستدامة إلا إذا عالجت الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار وآثاره، ولا سيما أثره الذي يصعب محوه أحياناً على التراث الثقافي والنظم الأيكولوجية، أو نتائج النزوح طويل الأجل.

وتوفرخطة التنمية المستدامة 2030 فرصة للنظر في مستقبل للوطن العربي يخلو من الفقر، ويقوم على إرساء مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، في خطوة أولى على طريق تحقيق التنمية المستدامة والسلم والكرامة والرفاه للجميع.[13]

وتنفرد الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنموذج فريد باعتبارها آخر المناطق المحتلة في العالم، ويسجل ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة 106، يونيو 2017 صورة موضوعية لما آل إليه " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة " حيث يقرر " ومع أن نمواً اقتصادياً يحدث بالفعل في الضفة الغربية وغزة، إلا أنه يظل دون مستوى إمكاناته بكثير. وهو ليس كافياً لتحسين سبل العيش، ولا يكاد يترجم إلى أية مكاسب مهمة في فرص العمل. وتظل البطالة منتشرة لتسجل مستويات أعلى مما هي عليه في أي بلد آخر في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"

وقد أشار تقرير اقتصادي يحذر من ارتفاع معدلات البطالة في غزة صادر عن وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية بتاريخ 2017/5/1 إلى أن فرص العمل للخريجين والشباب أصبحت معدومة، حتى على صعيد المؤسسات الدولية فالعديد منها قلصت مشاريعها في قطاع غزة، واستغنت عن العديد من الكفاءات الفلسطينية والتي أصبحت بلا عمل. وأضاف التقرير، أنه بالرغم من كل ما يعانيه القطاع الخاص الفلسطيني فهو يعتبر المشغل الرئيس للعمالة في فلسطين.

ويتمثل التحدي الرئيسي لدول النزاعات في إعادة إعمار مادمرته الحروب، وما يتطلبه ذلك من جهود ضخمة لإعادة تأهيل القوى العاملة للمساهمة في عملية إعادة الإعمار بعد الخروج من دائرة النزاع.

13 مؤسسة الفكر العربي: تحقيق خط التنمية المستدامة للعام 2030 في الوطن العربي، ضمن: التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول 2015.

الفصل الثالث
مسارات التقدم وآفاق التطوير

مع تزايد الفجوة بين الطبيعة النوعية لأسواق العمل الحالية، والمهارات الحقيقية الواجب توافرها لدى اليد العاملة المطلوبة، وفي إطار المفهوم الثالث المفترض للتقرير يصبح رسم مسار تنموي للتقدم تحدياً على درجة عالية من الخصوصية وتصبح آفاق التطوير محدودة بالعديد من المتغيرات التي يصبح تتبعها عملية معقدة في إطار عدم توفر البيانات اللازمة للمساعدة في رسم مسارات سياسات النمو الاقتصادي المستدام.

فالمشاركة في التنمية تعتبر عنصراً مهماً من عناصر "الحق في التنمية" وفي هذا السياق، فإن النهج التشاركي في التنمية يجب أن ترافقه ثقافة تنظر للتنمية على أنها ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل هي نتيجة جهد مشترك على مستوى المجتمع ويتطلب التطوير التدريجي لمثل هذه الثقافة اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز تدريب الشباب على القيم التشاركية، وحقوق الإنسان، والوعي بدورهم في التنمية الوطنية.

وقد أشار تقرير المعهد العربي للتخطيط بعنوان "الدول العربية وتنويع الصادرات" لعام 2017، إلى أن أغلب الدول العربية تتخصّص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، فيما تستورد العديد من المواد المُصنّعة والتي تقوم بعض الدول بإعادة تصديرها دون أن يكون لها نصيب في عملية الإنتاج، وخلق القيمة المضافة. كما أن مساهمتها في سلاسل التوريد العالمية تعدّ بصفة عامة ضعيفة، ولا تزال في بداية عملية الاندماج، ويعزى ذلك إلى وضعها التقني والتكنولوجي، ولكون صادراتها تغلب عليها المواد الأولية.

لذلك فإن التنويع في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة، أمر مهم في الكثير من الدول العربية، ويعكس الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي وتعزيز صلات الترابط بين مختلف القطاعات.

ويشير الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى أنه ينبغي " بحلول العام 2030، تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمطرد للجميع، وتحقيق الاستخدام المنتج والكامل، والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بما فيهم الشباب وذوي الإعاقة". كما يُظهر تقرير دولي حديث أن خفض الفجوة في معدلات البطالة بين الجنسين بنسبة 25٪ بحلول عام 2025 يضيف 5.8 تريليون دولار للاقتصاد العالمي، ويعزز الإيرادات الضريبية.

ومن المتوقع وفق تقرير صندوق النقد العربي (2017)، تحسن اتجاهات النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية على ضوء تطور مستوى الإنتاج في بعض القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والصناعات الميكانيكية والكهربائية، وكذا التعافي النسبي لقطاع السياحة خلال العام الجاري. ويبقى القطاع الزراعي أهم داعم للنمو في الأجل القريب.

إضافة إلى ذلك، يتوجب التمعن في تحديات تشغيل الشباب المستقبلية في الدول العربية، والتي يتمثل أهمها في اتجاه وتيرة النمو الاقتصادي نحو الانخفاض مؤخراً، وعدم شمولية النمو المحقق لكافة شرائح المواطنين في بعض الدول العربية، إلى جانب تبني نماذج نمو قائمة بالأساس على التراكم الرأسمالي، والزيادة الكبيرة في حجم قوة العمل العربية، بما يزيد من صعوبة تحقيق الدول العربية لإنجاز ملموس على صعيد خفض معدلات البطالة. كذلك تعزى مشكلة التوظيف للعمالة البشرية في الكثير من الدول العربية إلى الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات أنظمة التعليم، وتدل تخصصات خريجي الجامعات على أن هناك عدم تطابق بين متطلبات القطاع الخاص، ومستوى المهارات الموجودة لدى العمالة المتوفرة، وإلى عدم قدرة القطاع العام ببعض هذه الدول العربية على الاستمرار في القيام بدوره كموظف رئيسي للعمالة في ظل تزايد حجم الضغوط على الموازنات العامة، في الوقت الذي لم يتمكن فيه القطاع الخاص من القيام بالدور المرجو منه على صعيد التشغيل؛ نتيجة التحديات التي تواجه بيئات الأعمال في بعض الدول العربية خاصة في ظل الظروف والمتغيرات الراهنة، بما يؤثر سلباً على ديناميكية هذا القطاع وقدرته على المساهمة

في استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل. ولتفادي عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل يتوجب العمل على تطوير برامج التدريب المهني وتمكين الشباب وتعزيز قدراتهم، وهذا ما يستوجب تحسين منظومات الخدمات الأساسية، وخصوصًا في قطاعي التعليم والصحة. كما يتعيَّن توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب من خلال اقتصادات تُولِّد عملاً لائقًا وتُشجّع ريادةَ الأعمال، وتُظُم اجتماعية تُعزِّز المساواة، وتعمل ضدَّ كلّ أنواع التمييز. ولزيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص، يمكن أن تعمل الحكومات على الحد من جاذبية العمل في القطاع العام، ربما عن طريق تخفيض الرواتب المرتفعة أوتقليص بعض المنافع المصاحبة والتي جعلت من القطاع العام أكبر جهة لتوظيف المواطنين في معظم هذه الدول.

وتتواتر التقارير على المستويات الدولية، والإقليمية، والمحلية، التي تثبت الأهداف المطلوب تحقيقها خلال مدد زمنية معينة، محاولة تجاوز فجوات وعثرات التقارير السابقة التي لم تفلح في معظمها فعلياً في التوصل إلى تحقيق أهدافها النوعية المعلنة.

وفي هذا الإطار، يقدم هذا الفصل النظرة المستقبلية لأسواق العمل العربية في ضوء التحليل الذي تم في الفصل السابق، آخذين في الاعتبار التحولات الإقليمية والعالمية التي تمت مناقشتها في الفصل الأول، ويشمل ذلك ما يلي :

1.3 العوامل المؤثرة على المشاركة في قوة العمل

بات مجموع العوامل المؤثرة على المشاركة في قوة العمل في جميع الدول العربية يتسم بالتغيربشكل ملحوظ من جهة، وعدم التوافق مع السياسات التقليدية الحاكمة لأسواق العمل، وتوقعات نواتجها من جهة أخرى، مما يؤثرفي الأداء التنموي المحلي بشكل خاص، وينعكس بطالة غير قابلة للتوجيه إلى حين تسارع الحراك الاقتصادي وإعادة تشكل بنية اقتصادية جديدة متوافقة والتغير الحاصل، مما يفتح

الباب على مصراعيه أمام ضرورة التمعن في تحديات تشغيل الشباب المستقبلية في الدول العربية، والتي يتمثل أهمها في:

- **اتجاه وتيرة النمو الاقتصادي نحو الانخفاض مؤخراً.**
- **عدم شمولية النمو المحقق لكافة شرائح المواطنين في بعض الدول العربية.**
- **تبني نماذج نمو قائمة بالأساس على التراكم الرأسمالي.**
- **الزيادة الكبيرة في حجم قوة العمل العربية.**
- **الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات أنظمة التعليم والتدريب.**
- **عدم قدرة القطاع العام على استيعاب حجم الداخلين الجدد إلى سوق العمل في كثير من الدول العربية.**
- **دور القطاع الخاص المحدود في إيجاد فرص العمل اللائق للأعداد المتزايدة من طالبي العمل.**

جميع العوامل السابقة تجتمع في بوتقة الإمكان من عدمه في تحقيق الغايات المرجوة وعلى رأسها استقطاب العمالة المؤهلة، والقادرة على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي بشكل متسق مع التطورات الهائلة في قطاع المال والأعمال، وهنا يتصدر عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل واجهة الموقف ليؤطر التراجع في نوعية العمالة المؤهلة المطلوبة ليس فقط على مستوى الدول العربية وإنما على المستوى العالمي أيضاً.

وقد أكدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها زعماء العالم في 2015 كرؤية لتحويل مسار التنمية للسنوات القادمة لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وسلاماً واستدامة وشمولاً، أن الشابات والشبان هم العوامل الحاسمة للتغيير ودورهم محوري لتحقيق التنمية المستدامة، كما أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 بعنوان " الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير" والذي تزامن مع شروع دول عربية في إعداد خططها التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 على ضرورة أن تقوم الدول العربية بالاستثمار في الشباب وتمكينهم من الانخراط في

عمليات التنمية كأولوية حاسمة وملحة في حد ذاتها، وشرط أساسي لتحقيق تقدم ملموس ومستدام في التنمية والاستقرار للمنطقة بأسرها، حيث أن ثلث سكان المنطقة هم من الشباب بأعمار تتراوح بين 15- 29 سنة، وهناك ثلث آخر يقل عمرهم عن 15 سنة، وهو ما يضمن استمرار هذا الزخم السكاني إلى العقدين القادمين على أقل تقدير ويوفر فرصة تاريخية يتحتم على الدول العربية اغتنامها. وعليه يقتضي العمل الفعلي على تمكين الشباب وتعزيزَ قدراتهم عبر تطوير برامج التعليم التقني والتدريب المهني.

2.3 أثر التعميم على خطط العمل المعتمدة:

من أكثر القضايا التي أثرت وتؤثر في صياغة السياسات الاقتصادية ضمن أطرها التنموية في الدول العربية اعتماد التعميم والابتعاد عن معالجة خصوصية كل دولة وفق ظروفها الحاكمة المجتمعية والاقتصادية وغير ذلك، بحيث باتت السياسات الاقتصادية تطبق كقوالب جامدة لا تراعي عوامل الاختلاف، إضافة إلى استيراد تلك السياسات في بعض الأحيان بقوالبها المعتمدة في دول أخرى، وتطبيقها محلياً بما لا يتلاءم مع الواقع الفعلي، مما أفرز تشوهات اقتصادية خلقت بدورها أمراضاً مجتمعية لعبت دوراً في تغيير دفة الصراع الداخلي والخارجي لتأمين مستقبل الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة.

ويعتبر التعامل مع جميع اقتصادات الدول العربية على أنها متماثلة أحد أهم معوقات الاقتصاد العربي، حيث أدى هذا الفكر القائم على اعتماد التماثل والتشابه إلى تنافس اقتصادات الدول العربية فيما بينها وذلك بحكم حالة التذبذب التي تعيشها هذه الاقتصادات، والسمات المشتركة التي تعاني منها، والتي تؤدي إلى ضعف قدرتها على توفير متطلبات أسواق العمل وتطور النشاطات الاقتصادية بعضها للبعض الآخر، وهذا ما ينجم عنه ضعف تشابك قطاعات ومشاريع وفروع هذه الاقتصادات، إذ أنها في الغالب تنتج في معظمها سلع أولية تقوم بتصديرها إلى

الخارج عامة، وإلى الدول المتقدمة خاصة، وتستورد منها احتياجاتها من السلع المصنعة وهذا يعني في واقع الأمر أنها تتنافس في تصريف إنتاجها الأولي، وفي الحصول على الواردات من السلع الصناعية.

3-3 تقييم الدول وفق المقومات الاقتصادية والاجتماعية

لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لثروتها الوطنية. وإن حجم هذه المقومات الاقتصادية وتنوعها، وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها، حيث أن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام، ومصادر الطاقة على جميع أنواعها أو المواد شبه المصنعة المستخدمة في الصناعات تعتبر دلائل قوة. وإن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات البينية، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية. وبناءً على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها. فمعظم الدول العربية تعتبر دولاً آخذة في النمو، وهناك اختلالات هيكلية واضحة في اقتصاداتها المختلفة، ويتمثل الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة أوعدد قليل جداً من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو يحقق لها الاستقرار في الأجل القصير، ففي بعض الدول العربية يصل الاعتماد على سلعة أولية أوعدد محدود جداً من السلع الأولية والصناعية البسيطة إلى نحو 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تتمكن العديد من الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة من تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يمحو عنها صفة الاختلالات

الهيكلية. فقد افتقرت وما زالت تفتقر إلى العوامل أو القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية، أو بعبارة أخرى تفتقر إلى المقدرة على التحول، وهذا من شأنه أن يقود الاقتصادات العربية نحو التفكك وليس نحو التكامل[14]

4-3 الأثر التشابكي للمتغيرات المؤثرة في صياغة السياسات التنموية

بات من الواضح أن الصياغات الخطية للسياسات التنموية في الدول العربية، وإهمال البعد التشابكي لكافة المتغيرات المؤثرة كان له بالغ الأثر في وضع خطط لتحقيق النسب المتوقعة للإنجاز على المستوى الاقتصادي وللأثر الممتد على المستوى المجتمعي في كثير من الأحيان،

وفِي هذا الإطار، يمكن استشراف مستقبل أسواق العمل العربية آخذين في الاعتبار التحولات الإقليمية والعالمية التي تمت مناقشتها في الفصل الأول، على اعتبار أن عالم العمل في المنطقة العربية سيتوجه للاعتماد على الاستجابة لتحدي التشغيل مع تزايد عدد السكان، وتدفق موجات جديدة إلى أسواق العمل سنوياً.

أما آليات التصدي لتحدي التشغيل فتدور في فلك اتجاهات أربع:

الاتجاه الأول: الاتجاه الكمي المتمثل بتأمين فرص العمل المتناسبة مع التزايد السكاني المتوقع في تلك الدول.

فبعد أن أصبحت الديموغرافيا تنوء بثقلها على التنمية العربية بات تأمين فرص العمل المتناسبة وهذه الزيادة أمراً يحتاج إلى تنويع الخيارات في سلال العمل المقترحة، بما يخدم مسارات التنمية المستهدفة ومقدار النمو في الناتج المحلي الإجمالي المطلوب لتغطية العجز الاقتصادي القائم فيها سيما أن دول المنطقة العربية لديها أعلى معدل بطالة بين الشباب في العالم

14 عبد الرحمن يسرى أحمد،" قضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعة ، الإسكندرية 2000

كما يظهر في الشكل رقم (8) والذي يقارن بين معدل بطالة الشباب على مستوى العالم وفي الدول العربية خلال عام 2008، والتوقعات بين عامي 2008 و2018.

الشكل رقم (8): يوضح مقارنة بين معدلات البطالة عالمياً وعربياً بين عامي 2008 و 2018

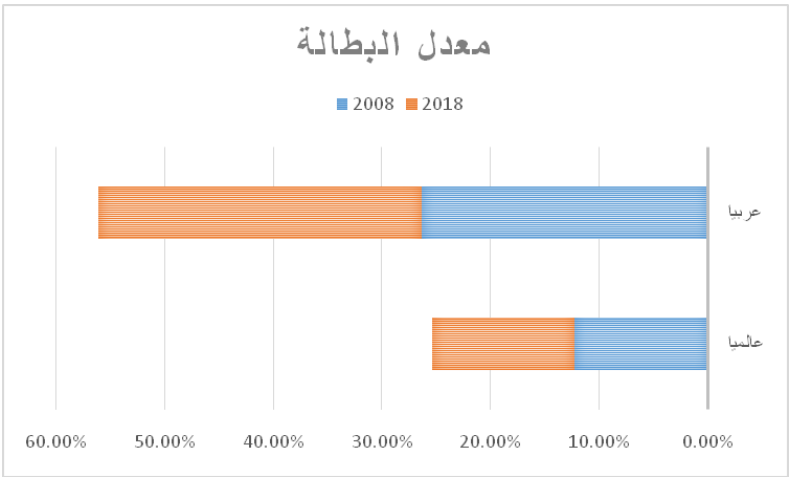

أما نسبة مشاركة الذكور والإناث الشباب في قوة العمل لعام 2016 في الدول العربية ووفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، فهي بنسبها ووفق كل دولة على حده تظهر واضحة في الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9): يوضح قوة العمل حسب الجنس في الدول العربية لعام 2016

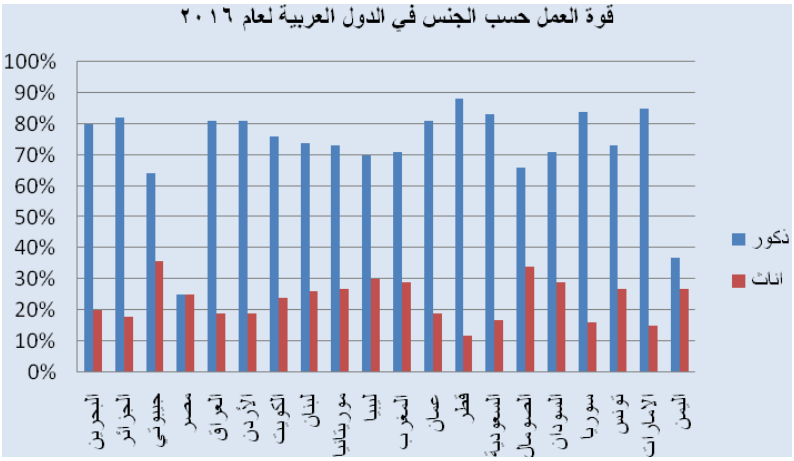

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) 2016

أما نسبة مشاركة الذكور والإناث في قوة العمل لعام 2017 في الدول العربية، فقد بلغت نسبة 46.2٪ ذكور مقابل 13.5٪ إناث.

وعليه يصبح تأمين فرص عمل تطال أكبر شريحة ممكنة وضمن إطار النمو المستدام تحدياً مرحلياً ذو أثر ممتد للمنطقة بأكملها لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع في اقتصادات الدول العربية، فيما يخص الدول المنتجة للنفط يجب تنويع مصادر النمو دون الاعتماد على مصدر وحيد وهو النفط، وتأهيل القوى العاملة الوطنية لإدارة الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص الاقتصادات القائمة على التنوع، بخلاف الاقتصادات المنتجة للنفط، فإن التحدي يكمن في تحقيق معدلات النمو المستمر لتوليد طلب كاف وفعلي بالنسبة إلى تعداد السكان، وبخاصة الشباب، الداخلين إلى سوق العمل سنوياً وتوفير الوظائف اللائقة بعيداً عن الاقتصاد غير المنظم أو " اقتصاد العربة" .

وهنا تبرز حقيقة ضرورة أن يلعب التعليم العالي في الدول العربية دوراً حاسماً كونه المنتج الرئيس لمؤهلات الشباب المفترض تصديره إلى سوق العمل، ووفق متطلبات التنمية واحتياجات السوق بما تمثله من ضغوطات اقتصادية واجتماعية يعتبر شريكاً أساسياً في التنمية الوطنية، ويتوجب عليه توخي الحذر في نوعية مخرجاته التي يتطلبها السوق ومدى انعكاساتها على المجتمع؛ فالوطن العربي يمر بمنعرج تنموي حاد في ظل التوجه لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ويمثل التعليم العالي أحد أهم روافد قوة العمل العربية المنوط بها إحداث قفزة نوعية في عالم العمل والإنتاج في إطار رؤية مستقبلية واضحة، فسوق العمل أصبح معياراً من معايير المجتمع والتي تحكم نوعية التعليم، وهو الأمر الذي يستدعي بأن تكون المعرفة التي يقدمها التعليم على ارتباط وثيق باحتياجات سوق العمل، ومن المتعارف عليه أن حاجات المجتمع ومتطلباته تتغير مع تغير الوقت، ومع التغييرات العالمية فإن على المؤسسات التعليمية والتدريبية أن تغير وتجدد بدورها أنواع المعارف التي تقدمها، فنقل المعرفة وتطويرها لا يتم إلا على أيدي الباحثين

المدربين وذوي الخبرة الواسعة في البحث والتجربة. وتعتبر المخرجات التعليمية ناتج العملية التعليمية، ولا بد لها أن تكون مناسبة للمدخلات، ومن نفس نوعها إلى حد كبير، ومخرجات نظام ما قد تكون مدخلات لنظم أخرى. وتلقى مخرجات النظام التعليمي الأهمية القصوى في هذا النظام إذ من أجلها ولها قد شيدت هذه المؤسسات وقامت وأوجدت الدراسات والمؤتمرات والمناقشات العلمية المختلفة للحصول على مخرجات مؤهلة، ومتدربة، وقادرة على قيادة الشعوب، وإدارة متطلبات التجديد في المجتمعات المختلفة نحو التقدم والرقي، وهنا برز التفاعل والتناغم بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية، وإعداد الكوادر الفنية اللازمة لتنمية المجتمع، وتقديم الاستشارات العلمية والفنية للقطاعات المختلفة. وهذا الأمر يتطلب بذل جهود حثيثة للمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب، واحتياجات سوق العمل وذلك من خلال:

- **تدعيم معلومات القوى العاملة والاستخدام على المستوى الوطني لإبراز الخلل بين عرض العمل والطلب.**
- **توسيع التشاور بين الجهات المعنية بالتدريب والتعليم من جهة، ومكاتب العمل والاستخدام من جهة ثانية على مستوى الدولة والمنطقة.**
- **قيام مكاتب الاستخدام بتحليل دوري لبطاقات طالبي العمل واحتياجات أصحاب العمل لتلمس المهن والأعمال والمهارات النادرة أو المنفذة وكفاية محتوى مناهج التدريب والتعليم، واكتشاف المهن الجديدة التي يتطلبها سوق العمل.**
- **قيام مكاتب التشغيل بالتنسيق مع الأجهزة الفنية المختصة بقياس المهارة واعتماد هذا الإجراء في التشغيل والتدريب.**
- **إعادة النظر في المناهج الدراسية المتوسطة والجامعية وتحديثها بشكل دوري، وتوجيهها وفقاً لمتطلبات سوق العمل كماً ونوعاً.**

الاتجاه الثاني: الاتجاه النوعي المتمثل بالخطط المتبعة لتأمين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة والمتوافقة مع متغيرات التطوير الحالية والمتوقعة لمقتضيات سوق العمل المستقبلي في الدول العربية.

لم يعد ضبط وتحرير السياسات التنموية في الدول العربية يواجه فقط مشكلة الكم المتزايد والمتدفق إلى سوق العمل بل باتت القدرة على تأمين المهارة المطلوبة هي التحدي الأكبر وقد يكون اعتماد بعض الإجراءات في هذا المجال عاملاً مساعداً في تحقيق خطوات في هذا المجال على النحو التالي:

- **تغيير الاتجاه في مجال التعليم الذي يغلب العلوم الانسانية على العلوم والهندسة والرياضيات.**
- **التخطيط لما يحمله التطور التكنولوجي المتسارع من الاستغناء عن وظائف رتيبة وتكرارية، وزيادة الطلب على مهارات إدراكية ومعرفية وإدارية.**
- **توفير التدريب مدى الحياة الممول من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**

الاتجاه الثالث: الاتجاه الإجرائي المتمثل بضمان سياسات التشغيل الملائمة ووفق التنوع القائم بحيث يؤمن الاستقرار في سوق العمل وعبر الإجراءات التالية:

- **تبني أو تعزيز السياسات والمؤسسات لضمان نتائج مؤاتية لسوق العمل.**
- **التنفيذ الفعّال لمعايير العمل الأساسية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.**

الاتجاه الرابع: الاتجاه الوقائي المتمثل بوضع توجهات للسياسات الاجتماعية الواجب مواكبتها للرؤى الاقتصادية الناجعة المقترحة بما يحقق إمكانية تفادي الاضطرابات الاجتماعية القائمة في المنطقة العربية عبر اعتماد مجموعة من النقاط، مثل:

- **تعزيز الأرضيّة الاجتماعية من خلال تعزيز تغطية منظومات الحماية الاجتماعية**

- **زيادة نطاق وفعالية شبكات الأمان الاجتماعي للفئات المستضعفة وخاصة في حالات النزاعات وما بعد النزاعات**

خضوع الدول العربيةِ لإصلاحٍ شامل لخلْق فرص أكبر للناس كي يستخدموا قدراتِهم المعزَّزةَ بقرارتهم في ظل الدِّيناميكيات المتغيِّرة للتنمية الإنسانية في المنطقة العربية، وتعيينِ نوع الخِيارات للمستقبل. وينبغي لهذه الإصلاحات أن تكون:

- **اقتصاديّةً لتكون مركِّزةً على اندماجٍ إقليميّ وعالميّ أكبرَ.**
- **واجتماعيّةً لبناء وتحرير قدرات القوى العاملة المتاحة في هذه الدول العربية.**
- **وسياسيةً لإطلاق الطاقات الخلاقة للشعوب العربية؛**

وأن يكون الهدفُ المنشود هو إعادةُ بناء المجتمعات العربية مع احترامٍ كامل لحرية وحقوق الإنسان، وتمكينِ المرأة، ودعم الأنشطة المعرفية، وتمكين المسؤولية على البيئة الطبيعية، وذلك بهدف رفع جودة حياة الإنسان، والتوسّع في زيادة حجم القدرات البشرية والفرص المتاحة في هذه الدول.

في حين لابد أن تكون قضية تشغيل وتوظيف الشباب على رأس قائمة أولويات الحكومات في الدول العربية، بالرغم من أن آفاق النمو لا تزال ضعيفة، فهناك بيئة عالمية أكثر إيجابية تساعد على تحسين الآفاق الاقتصادية في الدول العربية.

ولزيادة النمو وتحسين مستويات المعيشة هناك حاجة مستمرة لاعتماد إصلاحات هيكلية قوية ودائمة. وسوف تنعكس العوامل العالمية التي تشكل آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2017 على الآفاق المرتقبة للمنطقة العربية.

فقد ناقش تقرير البنك الدولي بعنوان "خلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد"، ضرورة اتخاذ دول المنطقة سياسات جديدة تعيد تشكيل اقتصاداتها بثلاثة طرق هامة:

أولاً: إعادة تشكيل القطاع الخاص: على الرغم من المجهودات التي دامت لأكثر من عقدين من الزمان مع اختلاف الكثافة ومعدلات النجاح على مستوى كل دولة، لم يزداد نصيب القطاع الخاص في الاستثمار بشكل عام ليعوض انحسار دور القطاع العام حيث واصل رجال الأعمال مواجهة المشكلات التي تنشأ نتيجة لضعف البنية الأساسية والنظم القانونية والمالية.

ثانياً: التكامل مع الاقتصاد العالمي: تبقى المنطقة العربية إحدى أقل المناطق تكاملاً في العالم، حيث أنها لم تتمكن من الاستفادة من التوسع في التجارة الدولية والاستثمارالأجنبي المباشر.

ثالثاً: إدارة الموارد النفطية بشكل أفضل: يعد تنويع الأنشطة ذات الفاعلية له أولوية متزايدة، حيث تحتاج الحكومات إلى خلق مصادر جديدة لضمان الوصول إلى إنفاق عام فعال ومستمر.

كما أكد التقرير أن على دول المنطقة أن تعيد تحديد" العقود الاجتماعية " الخاصة بها وهي الاتفاقات الواضحة بين الحكومات والمواطنين والتي تتعلق بحقوق وواجبات كل منهم، ومع الازدياد الكبير في عدد السكان وتغير الاقتصاد، أصبحت شبكات الأمان القائمة عتيقة واتسعت بشكل لا يتناسب مع قدرتها، وأصبحت هناك حاجة إلى الإصلاحات لموازنة الحاجة إلى تحقيق مرونة سوق العمل وخلق فرص جديدة مع توفير الحماية الاجتماعية اللازمة وتوفير عائد ثابت للعمال.

وتعتمد فرص العمل بشكل كبير على مدى نجاح الحكومات في تشكيل عقود اجتماعية جديدة تتناسب مع القرن الحادي والعشرين. ومعظم الدول العربية سواء المصدرة للنفط أو المتنوعة أو الخارجة من النزاعات بحاجة إلى تعزيز الركيزة الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الانتعاش الاقتصادي.

الفصل الرابع
دور منظمة العمل العربية
في تعزيز الخطط الوطنية لسياسات أسواق العمل

بعد رصد واستقراء واقع الدول العربية، وتحديات أسواق العمل فيها على اختلاف وضعها التصنيفي، إن كانت من دول الاقتصادات المتنوعة أو الدول المصدرة للنفط أو دول النزاعات، أصبح بالإمكان الاتجاه نحو رسم نتائج موجهة للمساعدة في تصميم سياسات توظيف مستقبلية ممكنة، وتوجيه التأثير الإيجابي والمباشر لها على تنشيط أسواق العمل العربية، وتوصيف المفاهيم ذات الصلة.

في إطار المفهوم الرابع المفترض للتقرير سيتم التركيزعلى دور منظمة العمل العربية في تعزيز الخطط الوطنية لسياسات أسواق العمل سيما أن التحديات القائمة كبيرة إذا ما علمنا أنه وبحسب تقدير أمين عام جامعة الدول العربية خلال كلمته في افتتاح أعمال الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي في القاهرة فإن معدلات البطالة في الوطن العربي تعكس مدى الأزمة التي تمر بها دولنا العربية، وأنها تقرع أجراس الخطر، وتنذر بضرورة توفير 60 مليون فرصة عمل بحلول العقد المقبل.

ولإبراز دور منظمة العمل العربية في تعزيز الخطط الوطنية لسياسات أسواق العمل لا بد أن نتذكر نشأتها التي كانت استجابة للتوجه القومي السائد في الستينيات والذي انعكس في ميثاقها ودستورها، والذي وضعها أمام مسؤوليات جسام لخدمة أطراف الإنتاج في الوطن العربي في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمالي العربي حينها، ولا بد أن نتتبع مسيرتها التي تجاوزت الخمسين عاماً بإنجازات حققتها، وتحديات واجهتها، وآمال تطمح لها، ونستعرض هنا بعضاً من توجهات المنظمة وآلية عملها التي تعكس دورها في مسارات أسواق العمل على المستوى العربي.

1.4 دور منظمة العمل العربية في الربط بين التنمية والتشغيل

وضعت منظمة العمل العربية في مقدمة أولوياتها دراسة وبحث واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية، ومن هنا فقد تعددت وتنوعت جهود ومساهمات منظمة العمل العربية للنهوض بالتشغيل، والحد من تفاقم معدلات البطالة، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة في الدول العربية؛ انطلاقاً من قرارات الدورة الأولى للقمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية (الكويت 2009)، وقرارات قمة شرم الشيخ (2011)، وقرارات قمة الرياض (2013)، والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، فأصدرت المنظمة خمسة تقارير حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ضمن سلسلة التقارير العربية للتشغيل التي تصدر دورياً كل سنتين.

صدر التقرير الأول عام 2008 بعنوان"نحو سياسات وآليات فاعلة" في مجال التشغيل والبطالة من زوايا مختلفة كاستراتيجيات وسياسات التشغيل، ودور القطاع غير النظامي، وتشريعات العمل، والثاني عام 2010 بعنوان "قضايا ملحة"، والذي ناقش أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، وإنتاجية العمل، بينما تناول التقرير الثالث عام 2012 " انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة ..حاضراً ومستقبلاً" في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،والسياسات الحكومية المتبعة، والتعاون العربي، في حين جاء التقرير الرابع 2014 بعنوان" آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية"،مثل ريادة الأعمال، وتطوير القدرة الابتكارية، والأنماط الجديدة للعمل، ودور شركاء التنمية والمجتمع المدني، وآخرها التقرير الخامس 2016 "دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل: نحو معالجة اقتصادية مستدامة" تناول تنمية الموارد البشرية، والمعرفة والابتكار، والهجرة الدائرية وبيئة الأعمال.

وتعمل المنظمة حالياً على إصدار التقرير السادس بعنوان "أسواق العمل في الدول العربية تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل"، من خلال إلقاء نظرات فاحصة على قضايا التشغيل والبطالة في الإطارالعام لأسواق العمل. وبحثت هذه التقارير الست

العديد من القضايا التي ترتبط بواقع التشغيل والبطالة في الدول العربية واستعرضت الواقع والتحديات ونماذج للآليات المتبعة لمعالجتها، والعلاقة بإنتاجية العمل في الدول العربية، والعوامل المؤثرة فيها بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية.

هذا وتبنت المنظمة العديد من الإستراتيجيات والآليات العربية ذات العلاقة بقضايا التنمية والتشغيل، وسعت المنظمة إلى الوقوف على إجراءات دعم سياسات التشغيل وتعزيز التوجه نحو الإصلاح الحقيقي والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى إيجاد آليات جديدة لصياغة سياسات تشغيل تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة، من خلال بحث العديد من القضايا التي ترتبط بواقع التشغيل والبطالة فى الدول العربية.

واهتمت المنظمة بإعادة تأهيل وتدريب العاطلين، ورفع قدرات العنصر البشري باعتباره الثروة الأساسية، ودعت إلى رفع مستوى التعليم وربطه باحتياجات التنمية، ورفع كفاءة وإنتاجية القوى العاملة، وإعطاء أولوية متقدمة فى سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج، وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل العمال، وتركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية، والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل، والسعي لتطوير مراكز التدريب القائمة فى الدول العربية، وتحفيز الدول الأعضاء لزيادة الاهتمام بالتعليم التقني والتدريب (وثيقة الرياض حول المنتدى العربي للتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل 2010).

كما سعت المنظمة منذ إنشائها إلى إبراز دور وأهمية وزارات العمل للتعامل مع قضايا تشكل أهمية قصوى في إقرار برامج وخطط التنمية وبما يساعد على إيلاء قضايا التشغيل ما يستحق في الموازنات العامة للدول العربية.

2.4 دعم منظمة العمل العربية مبادرات القطاع الخاص في برامج التشغيل:

تؤمن منظمة العمل العربية بدور القطاع الخاص في التنمية العربية ومبدأها: "شركاء في الوطن شركاء في التنمية ".

ومن هنا يأتي اهتمامها بتعظيم دور القطاع الخاص العربي في تأدية دوره المركزي في التنمية، كجزء لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة، والمنطلق أنه: إذا تمكن القطاع الخاص من أداء دوره برفع القيود عنه، فإنه قادر على الإسهام في الإصلاح الاقتصادي، والذي يمكن له أن يتحقق من خلال الإسهام والمشاركة في تحديد أولويات الإصلاح، وتحمّل المسؤوليات في التنفيذ جنباً إلى جنب مع الحكومات، حيث أن القطاع الخاص معني في الوقت الراهن بلعب دور تاريخي بالتعاون مع القطاع العام في تحديد الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن معظم الدول العربية أخذت بنظام اقتصاد السوق الذي يقوم على ركنين أساسيين (القطاع العام والقطاع الخاص) لإدارة وتنمية الاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات الإنتاجية.

عكفت منظمة العمل العربية على دعم مبادرات القطاع الخاص لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستوى العربي، والتأكيد على أن من أهم مقومات التعاون العربي في مجال التشغيل والحد من البطالة، هو دور القطاع الخاص العربي الذي يمثل الدعامة الأساسية للنهوض بالتشغيل عربياً بمفردات الاستثمارات والتجارة البينية، وتوفير المناخ المناسب لهما بما يمكن من استغلال الميزات التفاضلية المتوفرة في المنطقة العربية، وبذل المزيد من الجهود لتطوير وتحسين مناخ الاستثمار والتعامل التجاري وشروطه الاقتصادية وغير الاقتصادية للرفع من الاستثمار البيني والتجارة البينية فيما بين الدول العربية مع دعوة الدول العربية إلى وضع الأطر التشريعية والآليات المناسبة لتنظيم وتيسير تنقل الأشخاص ورجال الأعمال ورؤوس الأموال والقوى العاملة العربية داخل الوطن

العربي، على أساس المصالح المشتركة لجميع الدول بما يحد من هدر الطاقات وتحويل البيئة العربية إلى بيئة جاذبة.

ودعت المنظمة من خلال أدائها المتنوع كافة الدول العربية إلى اعتماد سياسات توظيف بالقطاع الخاص مبنية على اعتبار أن الموارد البشرية العربية المؤهلة تعد استثماراً، ويجب تحويلها من عبء ضاغط على الموارد إلى قوة إنتاجية وميزة تنافسية؛ من خلال دعم مبادرات القطاع الخاص لتنفيذ برامج التشغيل، وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي؛ عبر منح ميزات ضريبية وتأمينية لأصحاب الأعمال؛ وإعطاء أفضلية للعامل العربى المؤهل بعد العامل الوطني.

هذا وتتضمن بنود الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي 2018 محورين فنيين يتناول الأول: "الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو"، أما الثاني فيناقش "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص".

3.4 منظمة العمل العربية... التدريب المهني والتقني

شغل مجال تدريب القوى العاملة العربية اهتمام منظمة العمل العربية منذ إنشائها. والذي تجلى بربط تنمية الموارد البشرية بالتدريب والتأهيل من خلال إطلاق الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني "الرياض 2010" والتي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين الجهات المسؤولة عن التدريب والتعليم المهني والتقني والجهات المستخدمة لمخرجاته، مما يساعد في تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل مع مراجعة المنظومات القانونية الوطنية المعنية بتنمية الموارد البشرية؛ بهدف مواءمتها مع المعايير العربية والدولية من ناحية، وجعلها تواكب المتغيرات التي طرأت على عالم العمل من ناحية أخرى، والالتزام بتنفيذ السياسات ونظم التدريب الملائمة لمواكبة التغيير الذي من شأنه زيادة مردود وفعالية نظم التدريب واستخدام موارد التدريب استخداماً أمثل، وبوجه خاص الربط بين هذه النظم من ناحية ونظم التعليم

واحتياجات العمل للمهارات والكفاءات من ناحية أخرى، وتوظيف قدرات أجهزة الإعلام العربية لتعزيز وترسيخ دور التدريب في تمكين وتنمية الموارد البشرية العربية في سوق العمل، وعلى الأخص في مجالي: إظهار أهمية التدريب والتأهيل المهني في رفع القدرات وتنمية المهارات، ونشر الوعي لدى شركاء الإنتاج الثلاثة.

كما سعت منظمة العمل العربية إلى مراعاة التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز بين الجنسين ضمن إطار تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وذلك في بناء برامج ومضامين التدريب على المهن الجديدة، وتسهيل الانتقال إليها لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والهيكلية الحديثة لأسواق العمل المتغيرة مع الاهتمام بالتدريب التطبيقي لطلاب الجامعات من أجل تأهيلهم لسوق العمل من خلال الدعوة المستمرة إلى ايلاء سياسة النهوض بالتعليم التقني والتدريب المهني كل الاهتمام على طريق زيادة نسب الالتحاق به وربطه باحتياجات سوق العمل، ووضع الأطر العامة لسياسات الربط بين الاحتياجات والمخرجات، والتوصل إلى صيغ التوفيق والمواءمة بين التصنيف المهني الوطني والتصنيف العربي المعياري للمهن، ولذلك تبنت المنظمة دعم تبنى صور من الشراكة في التدريب بين الجهات المعنية (الأجهزة الحكومية المعنية - تنظيمات أصحاب الأعمال والمنشآت الإنتاجية - المؤسسات التعليمية والبحثية - المتدربين أنفسهم) من خلال إقرار مشروع إستراتيجية عربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، وإقرار قواعد اختيار مراكز عربية لتدريب المدربين في مؤسسات ومراكز التدريب التقني والمهني للمعنيين في الوطن العربي؛ من أجل تقوية الصلات بين مؤسسات التدريب المختلفة وتنسيق الجهود فيما بينها.

4.4 التصنيف العربي المعياري للمهن:

أصدرت منظمة العمل العربية التصنيف العربي المعياري للمهن في العام 2008، وتمثّل هذه الآلية أفضل أداة فنية للتعاون العربي في مجالات الاعتراف المتبادل بالكفاءات والمهارات؛ ممّا يسهّل انتقال العمالة العربية بين الدول العربية المرسلة والمستقبلة لليد العاملة باستعمال نفس المفاهيم والمصطلحات ومسمّيات المهن وتوصيفها والشروط الفنيّة والمهنية لمزاولتها. حيث يضم تصنيفاً دقيقاً لنحو 3000 مهنة من المهن المختلفة، ويعد حصيلة لجهود سنوات عديدة سعت فيها منظمة العمل العربية إلى توحيد معايير العمل عربياً، وتوحيد أكواد المهن والوظائف، واعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن نظاماً يحصر مسميات الأعمال والمهن وترتيبها، وتبويبها في مصفوفات مهنية متدرجة هرمياً بهدف توفير لغة تفاهم مشترك تتعلق بالهياكل المهنية للقوى العاملة العربية، وتسهيل جمع معلومات أسواق العمل العربية، وتحليل بياناتها ومعالجتها، وتبادل النتائج، ومقارنتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

5.4 الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل:

مع أن منظمة العمل العربية ليست جهة تمويل مثل المؤسسات المالية الدولية، إلا أنه يمكن لها من خلال تكوينها الثلاثي الفريد (حكومات - أصحاب عمل - عمال) أن تكون المنصة التي تساعد الدول الأعضاء على رسم سياسات فعالة لإدارة أسواق العمل وذلك عن طريق توفير توصيف Profile لملامح ومكونات سوق العمل في كل بلد على حده، والخروج بمقترحات لإصلاح أسواق العمل استرشاداً بالتجارب الدولية الناجحة. كما أن هذا العمل يقطع شوطاً كبيراً في توفير البيانات الخاصة بأسواق العمل العربية التي لاغنى عنها في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدركت منظمة العمل العربية مبكراً، أن تزايد معدلات البطالة، وخاصة بين صفوف الشباب العربي، هو أحد أهم الأخطار التي تهدد السلم والاستقرار المجتمعي،

وتقوض مكتسبات التنمية وتساهم في تعميق ظاهرة الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. ومع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والثورة الرقمية، وتوسع الاقتصادات العربية، وتزايد أعداد الباحثين عن عمل، ارتأت المنظمة استحداث نظام معلوماتي متطور يتيح بيانات مفتوحة وموثوقة لأصحاب القرار، وأطراف الإنتاج الثلاثة، والأجهزة الإحصائية العربية في نظام حاسوبي معلوماتي عربي موحد.

وبدأت منظمة العمل العربية مساعيها الحثيثة نحو هذا الهدف بإطلاق العقد العربي للتشغيل 2010 -2020، والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الوطن العربي، الذي تضمن مشروع **الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل** كأحد أهم مشاريع البرنامج الست، إضافة إلى المرصد العربي للتشغيل والبطالة، ودعم برامج توطين الوظائف وتحسين إدارة العمالة المتنقلة المتعاقدة المؤقتة، والمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل،وتشغيل الشباب العربي، ودعم قدرات المنشآت الصغيرة، والتي أنيطت بمنظمة العمل العربية مهام تنفيذها، وحظي باهتمام عربي ودولي متميز، وقد مهدت المنظمة لهذا العمل من خلال عقد المنتدى العربي الأول للتنمية والتشغيل في دولة قطرعام 2008، فجاء إعلان الدوحة ليؤكد على ضرورة الإسراع في بناء مجتمع المعلومات، وتقليص الفجوة الرقمية بين الدول العربية من خلال تطوير شبكة معلومات أسواق العمل العربية. وفي عام 2009 اعتمدت القمة الاقتصادية والتنموية الاجتماعية التي انعقدت في دولة الكويت البرنامج المتكامل، ليأتي بعدها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي تضمن دعم وتمويل البرنامج من قبل مؤسسات التمويل العربية ومساهمات الدول الأعضاء في مشروع الشبكة.

تلاها إعلان الرياض عام 2014 فأكد على ضرورة سد الثغرات في المعلومات من خلال دعم استكمال إنشائها، وتكللت الجهود العربية الداعمة لهذا المشروع في الدورة 27 للقمة العربية التي انعقدت في نواكشوط لتدعم جهود المنظمة في

تنفيذ البرنامج المتكامل ومشروع الشبكة؛ بما يساعد على خفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر كأحد أهداف خطة التنمية المستدامة 2030.

كما واكبت منظمة العمل العربية المساعي الأممية للمساهمة في تنفيذ خطط وبرامج خطة التنمية المستدامة 2030 فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، والبطالة، والجوع وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص التعليم والتدريب عن بعد، إلا أنها استشرفت وبخطوة استباقية هذه الأهداف من خلال مشروعها الرائد الذي يطمح إلى حل أمثل لمشكلة البطالة من خلال توفير المعلومات الكمية والنوعية اللازمة للحكومات، وأصحاب القرار العرب؛ لرسم سياسات التشغيل، ووضع خطط وبرامج التعليم والتدريب والتوجيه المهني، عبر إتاحة الشبكة لقواعد بيانات واسعة وإحصائيات موثوقة ومؤشرات قياس معتمدة دولياً، تظهر الفجوة بين العرض والطلب، وبين مخرجات التعليم والتدريب وتنمية المهارات، واحتياجات أسواق العمل العربية، فتساهم في رصد وتقييم الواقع الراهن، وإيجاد نقاط الضعف والقوة والتهديدات والفرص المتاحة عبر تحليل هذه البيانات؛ مما يساعد في رسم سياسات وخطط استخدام في قطاعات مستدامة.

كما توفر الشبكة قاعدة بيانات لفرص العمل على المستوى العربي والمؤهلات المطلوبة بهدف إتاحة الفرصة أمام العمال والباحثين عن عمل للحصول على الوظائف التي تتناسب مع كفاءاتهم، وتساهم في بناء قدراتهم ومهاراتهم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، كما تفتح لهم مجال التعليم والتدريب عن بعد في الاختصاصات والمؤهلات الأكثر طلباً على الشبكة.

وقد نفذت منظمة العمل العربية التزاماتها تجاه الدول العربية الأعضاء وأطلقت الإصدارة الأولى من **الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل** أمام المؤتمر العام في دورته الرابعة والأربعين، ودعت أطراف العمل جميعاً؛ لتدشين التشغيل الفعلي للشبكة التي تضعها المنظمة في خدمة جميع المعنيين في الدول العربية، وفي هذا الإطار يقوم المدير العام لمنظمة العمل العربية بتوقيع بروتوكولات ثنائية مع

أطراف الانتاج والدوائر الإحصائية في الدول العربية وذلك بهدف تفعيل أعمال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل والتي تقوم على ربط وتكامل أسواق العمل العربية في إطار العمل القومي التنموي للدول العربية، التي تتطلب من الشركاء في الدول العربية الأعضاء تغذية النظام بالإحصائيات والمعلومات المعتمدة وضبطها بشكل يتفق والمنظور العربي الموحد، لتزويد الشبكة بالبيانات اللازمة، ودعم الجهود التي بذلت لولادة هذا المشروع في الفضاء الالكتروني العالمي؛ ليكون البوابة المعلوماتية الأوسع عربياً لرصد وإدراك وتقييم ونشر المعلومات الموثقة عن واقع أسواق العمل العربية لتحقيق مستقبل عمل عربي مستدام.

خلاصة واستنتاجات:

تثمن منظمة العمل العربية الجهود التي بذلها العديد من الدول العربية في انتهاج إصلاحات هامة في قطاعات متنوعة، واعتماد رؤى واضحة المعالم لأفق 2030، وتدعو جميع الدول العربية إلى مواصلة التركيز على المقاربة الاقتصادية الكلية باعتبارها المعالجة الجوهرية لمعدلات الاستثمار والنمو، والنهوض بأداء أسواق العمل وتصحيح مساراتها، ومازال ينتظر دولنا العربية عملاً دؤوباً وجاداً للارتقاء باقتصاداتها إلى مستوى اقتصادات الدول المتقدمة.

وفي **ختام** هذا التقرير يمكن تلخيص متطلبات رفع كفاءة أسواق العمل العربية خلال الفترة القادمة بما يلي:

- **إيجاد الإطار المؤسسي والتنظيمي لسوق العمل العربية**

وهذا يتطلب مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات التي تنظم سوق العمل، وتعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، واتفاقيات العمل العربية والدولية، تقوم على الشفافية والعدالة الاجتماعية، وتحقق التوازن المطلوب بين حقوق العمال وأصحاب العمل، وتوفر بيئة صالحة للعمل اللائق وتصلح الخلل في هيكل الأجور وتربط الأجر بالإنتاجية، وتعتمد مبدأ الثواب والعقاب وتقضي على جميع أشكال الفساد ، وتؤكد على الكفاءة كمعيار وحيد للحصول على عمل أو الترقي في السلم الوظيفي وأن تتضمن هذه القوانين والتشريعات لوائح تنفيذية تضمن التزام جميع الأطراف بالنصوص الواردة فيها، وبما يتجنب بعض السلبيات التي أظهرها التطبيق العملي لما سبق من القوانين والتشريعات. هذا إلى جانب وجود منظمات أصحاب عمل قوية ونقابات عمالية فاعلة؛ مما يساهم في تدعيم القدرة التفاوضية الجماعية لممثلي العمال للخروج بإطار مؤسسي ملائم ومتكافئ ومتوافق على القضايا محل الخلاف. كما يتطلب هذا الإطار توفر قواعد بيانات متطورة ومتكاملة للعرض والطلب في أسواق العمل وإتاحتها بشفافية لجميع

المتعاملين، وعلى الرغم من التطور الملحوظ على مستوى الدول العربية في مجال توفير إحصاءات سوق العمل إلا أنها مازالت تعاني من القصور وعدم الاتساق وتحتاج إلى مزيد من التنسيق وتوحيد الجهود مع الجهات المختلفة، بالإضافة إلى تفعيل دور مكاتب العمل التابعة للوزارات في الدول العربية وتطويرها وربطها بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

- **تبني سياسات واستراتيجيات محفزة للإنتاج والاستثمار**

تبني استراتيجية جديدة ومتكاملة للنمو الاحتوائي تتضمن سياسات وآليات واضحة ومحددة للتشغيل، وتوفير فرص العمل المنتجة، كما تتضمن تحديداً دقيقاً لدور أطراف الإنتاج الثلاث (حكومات وأصحاب عمل وعمال) بحيث تتكامل الأدوار ويلتزم الجميع بالقيام بالدورالمنوط به في هذه الاستراتيجية، على أن تكون هناك خططاً بديلة للحكومة لتدارك أي قصور أو تقصير من القطاع الخاص، فالنمو الاقتصادي المستدام يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وفي مقدمتها الموارد البشرية، من خلال برامج إنتاج واستثمار محفزة للعمل المنتج والتشغيل الكامل لقوة العمل، والتأكيد على إعادة النظر في نمط الاستثمار الحالي وتوجيه الموارد النادرة إلى القطاعات النشطة، ولابد من زيادة النصيب النسبي للاستثمارات في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية عالية الاستخدام للعمالة، وتحقيق التوازن المطلوب في توجيه الاستثمارات بين الصادرات التقليدية وغير التقليدية في القطاعات السلعية والخدمية، مما يستوجب تدخل الدولة لتحفيز وتوجيه القطاع الخاص، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، باعتبارها أحد الآليات الرئيسية في استيعاب الشباب والداخلين الجدد في سوق العمل، وتقييم دور الصناديق الاجتماعية للتنمية خلال العقدين الأخيرين، وإيجاد آليات تمويل منتظمة وعالية الكفاءة بشروط ميسرة.

- **تطوير سياسات التعليم والتدريب لمواكبة الاقتصاد المعرفي**

وهي من السياسات اللازمة لرفع كفاءة أداء سوق العمل، وتحقيق متطلبات الهدف الثامن من التنمية المستدامة في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. فمن المتعارف عليه سابقاً أن منظومة التعليم التقني والتدريب المهني تهدف إلى تيسير إدماج الشباب في سوق العمل، أما اليوم فأصبحت تعنى بتوفير العمالة المعرفية من المستويات الوسيطة التي يحتاجها اقتصاد المعرفة لمواجهة تحديات العولمة والحد من آثارها السلبية، واستغلال ما تتيحه من فرص لتسريع عملية التنمية فمنظومة التدريب بحاجة إلى التمكين لتطبيق المعارف المهنية المكتسبة في مسارات الإنتاج المختلفة مما يؤدي إلى تحسين المواءمة بين العرض والطلب، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية للعمال، بما يساهم في إرساء قاعدة معرفية لاقتصاد ذكي. فاستدامة فرص العمل تكمن في جودة حقيبة المهارات المكتسبة وتحديثها باستمرار لضمان استدامتها. إلى جانب أن العمالة المؤهلة فنياً ومعرفياً ذات أثر على البعدين الاقتصادي والاجتماعي مما يساهم في الحد من ظاهرة الفقر في أغلب المجتمعات العربية، حيث تحتل منظومة التعليم التقني والتدريب المهني موقعاً متقدماً في تنمية الموارد البشرية وتواكب تطلع الأفراد والمجتمعات إلى الاقتصاد المعرفي، وهذا ما أكده تقرير اليونسكو حيث حدد ثلاثة أهداف رئيسية للتعليم التقني والتدريب المهني تتمثل في المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً إلى جانب تنمية الطاقات البشرية للمشاركة الفعالة، واستيعاب الجوانب العلمية والتكنولوجية الحديثة، وتعزيز قدراتهم للإسهام في التنمية المستدامة[15].

وقد أدركت منظمة العمل العربية بعض نقاط الضعف في منظومة التعليم والتدريب منها ضعف آليات المتابعة والتقويم واعتماد المؤسسات والبرامج

15 تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015 –البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

والمؤهلات مما ينعكس سلباً على جودة المخرجات ومواءمتها لاحتياجات أسواق العمل على المدى القصير، وكذلك ضعف مستويات المهارات التنافسية العالمية على المدى البعيد، وساهمت منظمة العمل العربية في إيجاد مرجعيات مهنية معتمدة كالاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل والتصنيف العربي المعياري للمهن، والعقد العربي للتشغيل 2010-2020 والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والتدريب المهني، وآخرها الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي سيكون لها الأثر البارز في تحسين أداء أسواق العمل العربية.

- **تسهيل النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدماً مذهلاً وسريعاً؛ مما ساهم في تنمية الكثير من القطاعات؛، وإيجاد أنماط عمل غير تقليدية، (فالرقمنة) اليوم هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق العديد من فرص العمل في مجالات عدة، ويعتبرمعدل الاستثمار في هذا القطاع لدى أي دولة مؤشراً لنموها الاقتصادي، وكذلك حجم القوى العاملة المؤهلة تكنولوجياً كما يشير تقرير "مستقبل المهن" الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي (دافوس) 2016 أن 75٪ من استراتيجيات القوى العاملة يجب أن تركز على الاستثمار في صقل مهارات العمال الحاليين لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة. وبالرغم من التفاوت الكبير في قدرات الدول العربية على مواكبة موجة التغيير المعرفي والتكنولوجي، فقد أصبح بناء البنى التحتية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنطاق العريض، وإتاحتها لجميع المستخدمين أمراً حتمياً وتحدياً حقيقياً للدول العربية وليس خياراً بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية، حيث أضحى التخلف عن الركب يهدد بتراجع الإنتاجية والقدرة الاقتصادية؛ مما يترتب عليها زيادة معدلات البطالة والفقر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فتوفير هذه الخدمات للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر سيساهم في تحسين مستوى أدائها وزيادة الإنتاجية، وتعزيز القدرات التنافسية. كما أن

تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيساعد الشباب على المنافسة والتزود بالمهارات المطلوبة من خلال خلق قوة عمل ماهرة وتطوير نظم التعليم والتدريب، والوصول للشباب في المناطق الريفية والنائية المحرومة من خدمات التعليم والتدريب.

وعليه يستوجب الأمر وضع إطار عمل **لاستراتيجيات متكاملة الأبعاد مستوحاة من** أهداف التنمية المستدامة 2030 والمتفق عليها عالمياً بما فيها الدول العربية مع دراسة كيفية إسهام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تحقيق هذه الأهداف وقياسها وتقويمها.

وتتوفر مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد يمكن الاعتماد عليها لتقييم الوضع الراهن، وتأتي ضمن علاقة عضوية متكاملة تشمل مكونات مرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية ومن هذه المؤشرات: صادرات وواردات التكنولوجيا المتطورة، حجم الاستثمارات في قطاع الاتصالات، تأثير تكنولوجيا المعلومات في الخدمات الأساسية، وفي كفاءة خدمات الدولة، كفاءة المواقع الحكومية الالكترونية وجودتها.

فالدول العربية مطالبة اليوم بإعداد الموارد البشرية وتأهيلها التأهيل الجيد من خلال اعتماد مناهج تعليمية وتدريبية متطورة تساهم في اندماج الشباب بأسواق العمل الوطنية والعربية والدولية، بما تتيحه من بنية تحتية وتقنيات حديثة للاتصال والمعلومات التي تعد المحرك الرئيسي لأنماط العمل الحديثة.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	مقارنة معدلات النمو في الدول العربية مع دول العالم بين عامي 2015 - 2018	18
2	الزيادة في عدد السكان الشباب بأعمار (15-29) على مستوى العالم بين الأعوام 1950 ولغاية 2050	21

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	الترتيب الاقتصادي لبعض الدول العربية وفق الناتج الإجمالي المحلي لعام 2016	7
2	المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي عالمياً خلال الفترة من 1820 ولغاية 2000	8
3	تغيرات معدلات النمو في الدول العربية مقارنة بدول العالم بين عامي 2015-2018	19
4	الطفرة الشبابية في الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية لعام 2016	20
5	تواتر النزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بدول العالم	26
6	متوسط النمو في الدول العربية المصدرة للنفط	36
7	تعداد اللاجئين والنازحين، والمسجلين منهم لدى المفوضية العليا للاجئين في بعض الدول التي شهدت نزاعات حتى منتصف 2015	38
8	مقارنة بين معدلات البطالة عالمياً وعربياً بين عامي 2008 و2018	48
9	قوة العمل حسب الجنس في الدول العربية لعام 2016	48

المراجع

- "Report for Selected Countries and Subjects", International Monetary Fund,10-2016 ، - Retrieved 3-1-2017.edited
- The End of poverty / Jeffrey Sachs, 2005
- Pamuk 2006, Estimating Economic Growth in the Middle East since 1820, Journal of Economic History, VOL.66, no.3, P811.
- The Future of Jobs and Skills in the Middle East and North Africa, Davos, 2017
- "THE FUTURE OF EMPLOYMENT: HOW SUSCEPTIBLE ARE JOBS TO COMPUTERISATION" Sep 17, 2013- CB Frey
- World Bank Group, (2017)." Global Economic Prospects: Weak Investement in Uncertain Times
- Cornegle Endownment for International Peace, 2016.
- Resource: Cuberes and Teignier, 2012.
- Resource: Jad Chaaban, 2013.
- Resource: World Bank 2015b-ILO, 2015
- The Future of Jobs, Davos, 2016
- تقرير الثروة العالمية، بنك الاستثمار العالمي (Credit Suisse - 2015)
- تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2017"، صندوق النقد الدولي، 2017
- تقرير المخاطر العالمي 2016، المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)
- تقرير صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2017"
- " رأس المال في القرن الحادي والعشرين، 2014 "، الاقتصادي الفرنسي "توماس بيكيتي"
- المنتدى الاقليمي للتنمية للمنطقة العربية، السودان – الخرطوم – يناير 2017
- تقرير" آفاق الاقتصاد الإقليمي "، صندوق النقد الدولي /ابريل/ نيسان2017

- تقرير التنمية الانسانية العربية - 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير"الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات عام 2016 "، منظمة العمل الدولية
- تقرير"الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات عام 2017 "، منظمة العمل الدولية
- تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات المرأة 2017، منظمة العمل الدولية
- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2016
- صندوق النقد الدولي أكتوبر/ تشرين الأول 2016، البنك الدولي 2016، الاسكوا 2016، سوريا: خمس سنوات في خضم الحرب، والجهاز المركزي للاحصاء في اليمن
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بعنوان " أقل الدول نمواً 2017"
- "آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟" صندوق النقد الدولي أبريل- 2017
- تقرير صندوق النقد العربي، سبتمبر عام 2017 بعنوان "آفاق الاقتصاد العربي: تحديث لمعلومات النمو الاقتصادي والتضخم"
- تقرير صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017
- ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة والمقدم إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة 106، يونيو 2017
- مؤسسة الفكر العربي: تحقيق خط التنمية المستدامة للعام 2030 في الوطن العربي، ضمن :التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول 2015.
- صندوق النقد العربي-آفاق الاقتصاد العربي - 2017
- عبد الرحمن يسرى أحمد،" قضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعة، الإسكندرية 2000
- تقريرمجموعة البنك الدولي بعنوان "خلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد"،2015
- أدبيات منظمة العمل العربية
- تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015 –البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم